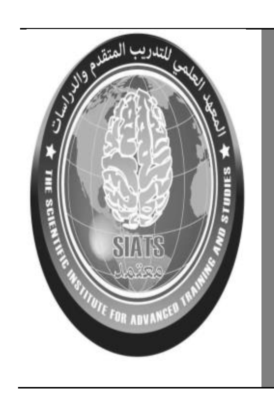


SIATS Journals

Journal of Islamic Studies and Thought for Specialized Researches

(JISTSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث

التخصصية

المجلد4 ، العدد 3، أكتوبر 2017م.

e-ISSN: 2289-9065

THE IMPACT OF DEVELOPMENT IN THE ISLAMIC SOCIETIES TO ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT

التّنمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة

طالب بن علي بن مصبح السيابي

د. فخر الأدبِ بن عبدالقادر / د. أشـــرف محمـد زيــــــــدان

أكاديمية الدراسات الإسلامية / جامعة ملايا

كوالالمبور. ماليزيا

talib.siyabi@mof.gov.om

1439هـ – 2017م



ARTICLE INFO
Article history:
Received 15/7/2017
Received in revised form 19/8/2017
Accepted 20/9/2017
Available online 15/10/2017
Keywords:

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of development in the Islamic societies to achieve sustainable development. The researcher investigated this issue, and identification of what development and sustainable development are and the most important goals and indicators. The challenges facing development and sustainable development were also tackled. In addition, the reality of the overall development from an Islamic perspective in the Arab and Islamic societies has been reviewed. The study reached a number of results, the most important of which was the need to review the accuracy of the goals and the approved educational policies, which should be reviewed and rephrased to achieve the expected standards to improve the development much faster. The study also reached a number of recommendations, the most important of which is re-directing and rationalizing spending in the education and health sectors, linking it to established and standard criteria.

Keywords**:** Islamic societies, Islamic perspective, educational policies, health sectors.

الملخص

هدفت الدراســة الحالية للتعرف على أثر التّنمية في المجتمعات الإســلامية لتحقيق التنمية المســتدامة، حيث عمد الباحث إلى دراسة الموضوع والتعرف إلى ماهية التنمية وكذلك التنمية المستدامة وأهم الأهداف والمؤشرات، كما تم بيان التحديات التي تواجه التنمية والتنمية المســتدامة كذلك، كما تم اســتعراض واقع التّنمية الشــاملة من منظور إسلامي في المجتمعات العربية والإسلامية، وفي ختام الدراسة تم التوصل لعدد من النتائج من أهمها الحاجة لمراجعة دقة الأهداف والســياســات التعليمية المعتمدة ووضــعها موضــع التقييم، وإعادةً صــياغتها حتى تحقق المســتويات المطلوبة لدفع عجلة التّنمية بتســارع أكبر، كذلك توصــلت الدراســة لعدد من التوصــيات من أهمها إعادةً توجيه الإنفاق وترشيده في قطاعي التعليم والصّحة ربطه بمعايير ثابتة ومقننة.

.



أولاً : المقدمة

إن نجاح التّنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لأي بلد تقوم على قاعدة عمقها المورد البشري، وبالتالي فإن ضمان تحقيق وتنفيذ الخطط التنموية يبدأ من تنمية الموارد البشرية، حيث ان العنصر البشري يُعد المتغيّر المتحكّم في حركة جميع المتغيّرات التنموية ولهذا فإن بعض الأقطار تعمل على الاستثمار فيه بقوة[1]، حيث إن الاستثمار في الموارد البشرية يُعد أفضل الاستثمارات لأنهم يشكّلون العنصر الأساسي في بناء المجتمع، وتبعاً لذلك فقد برزت أهمية التّنمية المستدامة بشكل عام والتّنمية البشرية بشكل خاص، وبالتّالي نجد بأن خط التّنمية الحكومية واستراتيجيتها جذبت اهتمام صانعي القرار فكانت في صميم خطط التّنمية في الدُّولة، لأن في حقيقة مفهومها هي التأكيد على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة مشروعة دون هدر أو تبذير وذلك للمحافظة على حصة الأجيال المقبلة، لذلك هي "عملية تلبي أماني وحاجات الحاضر دون أن تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"[2]، ومع ذلك فإن النظرة الإيجابية للمستقبل يجب أن تكون مركّزه بإيجابية نحو التفاؤل بالخير، وتلمّس طريق النجاح مدعوماً بالتفكير الإيجابي، ومتجنباً طريق الانهزامية المدعومة بالتفكير السلبي التشاؤمي الذي يبرر الخضوع والاستسلام للواقع، مما يفقد الهمه المطلوبة من أجل الانطلاق إلى المستقبل المشرق، فالقرآن الكريم وعد الذين يعملون الصالحات ويدعون لخير الأمه وطلب المنفعة للجميع بأن ينصرهم ويخلفهم في الأرض[3]، قال تعالى ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾[4].

ثانياً : مجال وحدود الدراسة

تتمثّل حدود الدراسة الحالية في الحدود المكانية والزمانية للعالم العربي والإسلامي خلال الفترة من عام 1990 وحتى 2015م لما شهدته المنطقة من تقلبات وأحداث أظهرت العديد من الفجوات التي كان من المفترض الوقوف عليها ومعالجتها .

ثالثاً : سبب اختيار الموضوع



نظراً لزيادة الاهتمام بمواضيع التّنمية البشرية والتّنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة من قبل الحكومات والمنظمات الدُّولية، وكذلك لخلفية الباحث في دراســـته لمرحلة الماجســـتير، وبالتّالي فإن ذلك قد مَثُل لدى الباحث وجود رغبة حقيقية منه للتوسع ومعرفة التّنمية البشرية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة.

رابعاً : أهمية الدراسة

لا شكّ بأن الدُّول التي طمحت أن تسجّل تنمية عالية في كافة المجالات، وضعت نصب عينيها أهمية الاعتناء بالكادر البشري، إذ أنها أدركت حقيقة هذا العنصر وما يحتاجه من تدريب وتأهيل وعناية خاصة من أجل رفع كفاءته في كافة المجالات، وبالتالي حرصت على الاهتمام بالمورد البشري من أجل تزويده بالمهارات الآزمة ليعمل على استغلال موارد الدولة بما يعود عليه وعلى الأجيال القادمة بالمنفعة .

ولذا يمكننا تلخيص أهمية الدراسة في النقاط الآتية:-

1- بيان موضوع التّنمية المستدامة ومفاهيمها وأهم مجالاتها وأهدافها ومؤشّراتها .

3- دراسة أبعاد التّنمية البشرية (التعليم والصّحة ومتوسّط دخل الفرد) وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة.

خامساً : إشكالية الدراسة

إن التّنمية المستدامة الحقيقية في الدُّول النامية وخاصة دول الخليج العربي، ليست تلك التّنمية المرتكزة على الموارد المالية فقط، وإنما ترتكز على جهود مكثفة للحكومات والقطاعات الاقتصـــادية المختلفة، إضـــافة إلى جهود الباحثين والمتخصـصـين في كيفية إعداد مورد كفء غير ناضـب يتّسـم بقدرات معرفية ومهارات عالية وكفاءة متجددة تنم عن اهتمام الحكومات الخليجية بالإنسان الخليجي.[5] وبالتّالي فإن مشكلة الدراسة تتلخص في التساؤل إلى أي مدى يمكن أن تكون مؤشّرات التّنمية البشرية مؤثرةً في تحقيق التّنمية المستدامة بسلطنة عمان ؟وما طبيعة العلاقة بينهما ؟

سادساً: أسئلة الدراسة

يمكننا تلخيص إشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية : -

1-ما أثر التّنمية البشرية في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة بسلطنة عُمان؟ وما طبيعة العلاقة بينهما ؟

لدراسة الجوانب أعلاه يسعى الباحث في هذه المقالة توضيح أثر التّنمية البشرية في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة وأهم المؤشرات في خدمة الإنسان.



سابعاً: أهداف الدراسة

يمكننا تلخيص أهداف الدراسة في النقاط الآتية :

1- بيان أثر التّنمية البشرية في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة.

ثامناً: فرضيات الدراسة

لقد انبثق عن مشكلة الدراسة الافتراض الآتي:-

هنالك علاقة تأثير وارتباط بين التّنمية البشرية والتّنمية المستدامة في سلطنة عُمان .

تاسعاً: منهجية الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة سيتبع الباحث المنهج الوصفي الذي سيتبع الباحث السرد النظري لموضوعات التّنمية البشرية والتّنمية المستدامة وستكون هناك وقفات لتوضيح وجهة نظر الباحث حول بعض المواضيع، كما سيبيّن الباحث التنمية البشرية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة .

عاشراً: صعوبات الدراسة

تتمثّل صعوبات الدراسة فيما يلي :-

1-يُعد حداثة الموضوع إحدى الصعوبات في وجود دراسات سابقة بشكل كبير، وخاصة حول سلطنة عُمان.

الحادي عشر : أدبيات الدراسة

أقرّت اللجنة العالمية للتّنمية المستدامة عام 1987 م بأنه توجد حاجة ماسة إلى استدامة التقدّم البشري لإدراكهم حينها بأهمية ذلك، وقد يكون بسبب نظرتهم إلى المستقبل والخوف الذي يعتريهم تجاه مستقبل العالم، فمع النمو الاقتصادي والتّنمية الاقتصادية والثّورات الصناعية والتقدّم الهائل والسريع كان لا بدّ من التوقّف لمراجعة الحاضر في موارده ومكنوناته، فأجيال المستقبل تنتظر حصتها، ولا ريب بأن التقدّم البشري المطلوب ليس في أماكن معيّنة ولوقت معيّن إنما للعالم أجمع ولمستقبلٍ بعيد6. وقد عرّفت اللجنة العالمية التّنمية المستدامة بأنها "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"7. حيث أن مثل هذا التعريف في وقته كان نقطة البداية نحو الانطلاقة من أجل صنع تنمية مستدامة على جميع الأصعدة، وقد ظهرت تعريفات أخرى للتّنمية المستدامة من جوانب اقتصادية مثل" الحصول على الحد الأقصى من منافع التّنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها"8، وقد تَخلُط هذه التعريفات أحياناً بين النمو والتّنمية إلا أن المبدأ هو صون المورد الطبيعي وحفظه للأجيال القادمة.



الدراسات السابقة :-

قام الباحث بعمل مسح لاستخلاص الدراسات المتعلقة بمشكلة الدراسة وذلك بالرجوع إلى الكتب والدوريات العربية والدراسـات والأبحاث، وكذلك اسـتخدام شـبكة المعلومات الدُّولية، وقد نتج عن ذلك وجود بحوث مختلفة، منها ما يتعلق بالتّنمية المسـتدامة ومنها ما يتعلق بالتّنمية البشـرية، سـعى الباحثون خلالها إلى تحقيق أهداف دراسـاتهم وذلك من خلال التقصي والبحث، حيث يسعى الباحث للاستفادة من الدراسات التّالية قدر الإمكان.

الدراسة الأولى: **التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة – الجزائر – اليمن :-**9

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استجابة الدول العربية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة، كذلك هدفت إلى التأكيد على أهمية العنصر البشري في تحقيق اندماج التنمية واقتصاد المعرفة، والوقوف عند واقع التنمية البشرية في الدول العربية، والتحديات التي تواجهها.

لقد حوت الدراسة وفرة في المعلومات مما جعلها تفرز نتائج مميزة تمثلت في التأكيد على أن نهج التنمية البشرية المستدامة يؤكد على أهمية تمكين جميع أفراد المجتمع نحو توسيع نطاق قدراتهم لخدمة الأجيال المقبلة، كما تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع خيارات البشر وقدراتهم من خلال تحسين مستويات الدخل والصحة والتعليم لديهم، كما يتطلب التوجه نحو الاقتصاد المعرفي وجود بنية تحتية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمة تعليمية. كذلك من أهم النتائج التي أفرزتها الدراسة أن الفقر أكبر محدد للتنمية البشرية وأن البيئة مطلب من متطلبات التنمية فكلما عاش الإنسان في بيئة غير مناسبة كلّما كان منقوص الخيارات. كذلك فإن التعليم في العالم العربي لا يزال غير قادرا على مسايرة التطورات العالمية وخاصة في ما يتعلق بالأساليب التعليمية المتطورة والمرتبطة بتكنولوجيا التعليم، كما لا يزال الفساد وعدم الاستقرار السياسي ينخران في عظم التنمية. لذا فإن ارتفاع مؤشر التنمية في بعض الأقطار العربية لا يعني نجاح سياساتها التنموية بقدر ما هو مرتبط بارتفاع الدخل وانخفاض حجم السكان. لقد أفرزت الدراسة مجموعة توصيات من أهمها الاستمرار في إصلاح التعليم. **وهنا يرى الباحث بأن الدراسة** تميزت بوفرة المعلومات وقيمتها ذات الطابع الأصيل حيث اعطت صوراً جيده حول الواقع التنموي في الدول العربية وخاصة الدول التي تضمنها الباحث في دراسة المقارنة.



الدراسة الثانية: دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا :– 10

هدفت الدراسة للتعرف على استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في كل من ماليزيا والجزائر والأدوار التي تمت في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تهدف الدراسة لمعرفة الفساد الاقتصادي ومؤشرات قياسه، وأثرها على جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، كما تظهر الدراسة ملامح التجربة الماليزية والجزائرية في مكافحة الفساد، وتهدف أيضاً إلى التوصّل إلى نتائج ومقترحات تسهم في الحد من استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي ولتحقيق التنمية المستدامة.

لقد أفرزت الدراسة مجموعة نتائج وتوصيات ومن أهم هذه النتائج ما تمثل في خطورة ظاهرة الفساد واستفحالها، فهي لا تمثّل دوله بعينها او ثقافة دون غيرها، بل إنها قضـــية عالمية تتوغل في المجتمعات، كذلك إنها أحد معوقات التنمية المستدامة، وبالتالي فإن التجربة الماليزية تعد من أفضل التجارب في محاربة الفساد بطرق متعددة، أما من أهم التوصيات المقترحة فإنه يجب على النظام الجزائري نشر الحكم الرشيد والعودة للديمقراطية، والتركيز في بناء اقتصاد متين وقوي.

يرى الباحث بأن الدراسة تميزت بوفرة المعلومات حول قضية الفساد الاقتصادي وأثرها في تعثّر مسيرة التنمية المستدامة، إلا إن الباحث لم يدلل بأرقام حول القضايا التي تدخل ضمن إطار الفساد.

الدراسة الثالثة: تنمية الموارد البشرية لسكان العالم الإسلامي في ضوء العقيدة الإسلامية. [11]

هدفت الدراســة للتعرف إلى ألوان الصـعوبات والتحدّيات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصــادية في معظم دول العالم الإسـلامي، كما بيّنت دور العقيدة الإسـلامية في تنمية الموارد البشـرية، وأهميتها في جعل المجتمع فاعل نحو تحقيق الرسالة المحمدية والغاية من خلق الإنسان وقيمة عمله الذي يتوقف عليه صلاحه وصلاح المجتمع.

لقد توصل الباحث في نهاية دراسته لمجموعه من التوصيات من أهمها، قيام الكلّيات والجامعات بدورها في نشر الدعوة الإســلامية من أجل تنمية الموارد البشــرية، ويتم ذلك وفق أســاس تعريف المســلمين بحضــارتهم الإســلامية الماجدة، وعلمائهم وقادتهم وما قدموه للبشرية جمعاء، كذلك محاربة الأمية، وإرساء العلوم وجعله واجباً على كل مسلم ومسلمة، كما يجب تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم التي أقرّها الإســلام. كذلك من التوصـيات ما يتطلب حســن التوظيف للموارد البشـرية للنهوض بها في حل المشـكلة الاقتصـادية في العالم العربي والإسـلامي، كما أنه أوصـى بتعبئة الجهود نحو تهيئة



فرص العمل المناسبة لأفراد المجتمع الإسلامي، واعتباره واجباً على كل مسلم ومسلمة، واعتبار الاقتصاد الإسلامي هو المنهج والمذهب المتكامل الذي يحمي الموارد البشـــرية من الأنظمة الوضـــعية، ويخدم المجتمعات الأخرى. **وهنا يرى الباحث بأن الدراسة** أفرزت نتائج جيدة حيث حددت التّنمية الإيمانية المعنية بتنمية الأفراد والتّنمية الفكرية وأثرها في التّنمية البشرية المتمثّلة في حماية العقل في الإسلام وتنمية العلوم، كذلك وضّحت ضوابط حماية المجتمع واستقراراه الذي حارب الترف وحارب الطبقيات، بالتّالي بيّنت دور التّنمية الاجتماعية في تنمية الإنسان في ضوء مقاصد الشرع، ويرى الباحث بأنها يمكن ان تخدم الدراســة الحالية، إلا أن الباحث لم يعد تطبيقات معينه أو دلائل إحصـــائية على التنمية الكمية في العالم العربي، ولا دلائل إحصائية أو قرائن تدل على التنمية الكيفية في الوطن العربي.

الفصل الأول: مفاهيم الدراسة وأهدافها.

تمهيد ...

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اللحظة، لم يشغل فكر العلماء والساسة والاقتصاديون أي قضية في أهميتها مثل قضية التّنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي مثّلت التحدي الأكبر وخاصة للدول النامية من أجل رفع مستوى نصيب دخل الفرد وجعل الاقتصاد الوطني اقتصاداً يتسم بالديمومة والحيوية والمتانة ويحقق زيادة تراكمية، والتي لا شك تنعكس على رفاهية المجتمع، وبالرغم من تلك الأهمية التي وضـــعت والجهود التي بذلت من أجل عملية التّنمية نتيجة قناعة الحكومات، إلا إن ذلك لم يكن بمحض الاختيار وإنما هي حتمية الحياة التي لا بد منها حتى يخرج المجتمع من دائرة التخلّف والفقر والمشاكل الصحية والاجتماعية والبيئة وغيرها[12].

المبحث الأول : ماهية التّنمية .

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لم يَعي الاقتصاديون اهتماماً نحو التفريق بين مصطلحات "النمو" و"التّنمية" و"التغيير الطويل المدى" لإدراكهم حينها بأنها تحمل نفس المعنى لذا فقد جُعل مؤشـــر متوسّـــط دخل الفرد هو المعيار للدلالة على أي منهم. لذا فهناك من يفرّق بين النمو والتّنمية على أســـــاس معيار ارتفاع الدخل القومي، بحيث أن النمو هو الارتفاع في الدخل القومي بينما التّنمية أشمل بحيث تتضمن التغيرات في الهيكل الاقتصادي ومنهم من يميّز بينهما على أساس الطابع العام للاقتصاد القومي من حيث حركة النظام التي يصفها النمو وفق آليات السوق



العفوية بينما تصـــفها التّنمية وفق الآليات المخططة ومنهم من يميّز بينهما على أســـاس درجة التقدّم والتخلّف الاقتصـــادي، حيث أن النمو ربط بالدول المتقدّمة في حين أن التّنمية ربطت بالدول النامية،[13] وعلى أي حال فإن التّنمية في اللغة هي" الزيادة في كمّ الأشـياء أو كيفها ونوعيتها؛ فقد قالت العرب : نما الزرع، ونما المال، أي زاد. وقالوا أيضا نما الخضاب في اليد والشعر : ازداد حمرة وسواداً "[14]. والتّنمية لفظة تحمل أوجه متُعددة بحسب هدفها، فإذا كان هدفها رفع معدّل النمو وتنشـيط الاقتصـاد فإنها تنمية اقتصـادية، وإذا ركّزت على العدالة والاسـتقرار في المجتمع فهي تنمية اجتماعية، وإذا ركزت على الإبداع والعلم والفنون فهي تنمية ثقافية، وإذا كان هدفها حماية البيئة من التلوث والأخطار، اطلق عليها تنمية بيئية.[15]وعليه فإن من أهم المؤشّـــرات التي يقاس بها التّنمية هي الجانب الاجتماعي والثقافي والصـــحي والاقتصـــادي، ويرى الباحث بأن التّنمية أشمل وأعم وتركّز على التّنمية بمعنى التطوير والتحديث النوعي في كافة مناحي الحياة مع الحرص على الحصـول على نتائج أفضـل في الجانب الكمي في حين أن النمو ارتبط بالجانب الكمي فقط من حيث المبدأ، وهي بمعنى الزيادة في الشـيء، وكذلك يرى أن العبرة بالنتائج ومن خلالها يمكن أن يطلق عليها نمو أو تنمية، كذلك بأن التّنمية أحياناً تكون بمثابة الأداة التي توصـــل إلى الهدف والمتمثّل عادةً بمصــطلح النمو، ولذا فقد عُرفت التّنمية بأنها "عملية اسـتخدام الموارد الاقتصــادية المتاحة للمجتمع لتحقيق زيادات مسـتمرة في الدخل القومي تفوق معدّلات النمو السـكاني، بما يؤدي إلى إحداث زيادات حقيقة في متوسّـط نصـيب الفرد من الدخل".[16] كما أنها "مفهوم يركّز على تحقيق نمو مســـتمر في الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وما ينتج عنه من تحقيق نمو مســـتمر في دخل الفرد الإجمالي (GNP/CAPITA)، وما يؤدي إليه ذلك من تحسّـــن في ظروف المعيشـة للمواطنين في البلدان غير الغربية التي عُرفت بالبلدان النامية أو بلدان العالم الثالث أو التي عُرفت حديثا ببلدان الجنوب"[17] ويلاحظ من خلال التعريفات الثلاثة الســـابقة وضـــوح الهدف فيها، حيث ركّزت على الزيادة في الناتج القومي ودخل الفرد، إذ إن التنمية مع بداية ظهورها ارتبط مفهومها بالدخل أكثر من غيرها من المؤشـــرات، كذلك عُرفت بأنها "التحسين والتطوير المستمر في إنتاج وتوزيع الدخل بين فئات ومناطق البلد الواحد أو أنه باختصار عملية مخططة وموجهة لإحداث التغيير في اتجاه بناء الدُّولة أو تطوير هـذا البناء".[18] وعُرفت بأنها "تحرك النظام الاجتماعي بكليته إلى الأعلى".[19] كما أنه من خلال التعريفين الســابقين يتضــح لنا بأن هناك إشــارة إلى أن التنمية عمليات تطوير من خلال البحث عن الموارد الطبيعية، والعمل على اسـتغلالها اسـتغلالاً أمثل للبناء والتعمير والتطوير في كافة المجالات ، ومن خلال ما سبق فإن الباحث يرى بأن التعريفات السابقة تعددت وتنوعت، إلا إنها ركّزت على إيضـاح المقصـد الحقيقي من التّنمية التي صـيغت في مجملها على نحو ذلك منذ ظهور مفهومها وحتى تطوّرها إلى يومنا



هذا، **لذا يرى التّنمية ببساطة بأنها عمليات واعيه ومدروسة تستهدف استغلال الموارد الطبيعة والبشرية بهدف التّحسين والتّطّوير والتّحديث للوصول إلى نتائج مهمة للإنسان تتعلّق بحياته في كافة مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية.**

المبحث الثاني : ماهية التّنمية المستدامة "Sustainable Development"

قبل نهاية الألفية الأولى بعقدين تقريبا بدأ مفهوم الاستدامة بالظهور بقوة من قبل مجموعة الخبراء الذين يهتمون بالبيئة والمنظمات التي تهتم بالموارد الطبيعية وأنظمة البيئة التي تؤثر على الموارد البشرية وإنتاجيتها، ثم بدأ التركيز أكثر على التّنمية المستدامة، وهي ردة فعل على نظرية حدود النمو " limit of growth "، حيث بدأت نظرية التّنمية المستدامة بمحاولة الدمج بين البيئة والاقتصاد من خلال بعض المفاهيم، وفي عام 1983 أنشأت الأمم المتحدة، (مفوضية العالم للبيئة والتّنمية) والتي أصدرت أول تقرير لها "Burndtland " عام 1987م بعنوان "مستقبلنا المشترك"، الذي عُدَّ دستوراً حينها حيث نادت بتنمية اقتصادية مقبولة بيئياً، لذا عنيت التّنمية بتلبية احتياجات البشر ورغباتهم المقبولة في حدود القدرة البيئية للأرض، ولقد تُعددت مفاهيم التّنمية المستدامة بحسب المدارس الفكرية والمناشط والمؤتمرات والاتفاقيات والمنظمات الدولية وغيرها، ولذا فقد عُرفت التّنمية المستدامة بأنها " التحسينات الحاصلة في حياة الأفراد وتمكينيها من خلال زيادة قدراتها على دعم وتعزيز الأنظمة المختلفة في البيئة المادية المحيطة بها".[20]

" كما عرّفها مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988م بأنها " إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيّرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة"[21] كذلك عُرفت بأنها "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزّع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة ولا تدمرها، وتمكّن الناس بدلاً من تهميشهم، وتوسّع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم". [22] وعُرفت بأنها " هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ، والتي تركّز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون زيادة في استخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على اتخاذ الإجراءات، وتغيير السياسات، والممارسات على جميع المستويات، بداية من الفرد وانتهاء بالأسرة الدُّولية"[23]. وبأنها "ضرورة إنجاز الحق لأجيال الحاضر والمستقبل" [24] **ويرى الباحث أن من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التّنمية المستدامة هي العدل الاجتماعي في تحسين الحياة الإنسانية لأجيالها حاضراً ومستقبلاً في كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة وبما يضمن حياة نوعية ذات رفاهية مستدامه.**



المبحث الثالث: أهداف التّنمية

اختلفت المصادر في تحديد أهداف التّنمية بالرغم من أن ظاهرة التّنمية كغيرها من الظواهر الإنسانية والطبيعية في هذا الكون، ظاهرة يتفاعل فيها قطبين لعمليتها هما الإنسان والطبيعة، وذلك من خلال التفاعل بين طاقة الإنسان المتمثّلة في الجهد البشري المبذول منه، وطاقة الطبيعة والمتمثّلة في الجهد الطبيعي المبذول من المخلوقات فيها، وبالتّالي فإنه لابدّ من الاستمرار على معدّل منطقي ومدروس بين الطاقتين، ولهذا فإن البعض حدد أهداف التّنمية بأنها :-[25]

1-**عدم نفاذ طاقة الطبيعة** التي يسخّرها الإنسان من خلال طاقته لتحقيق مستويات تنموية، مع الأخذ بافتراض قدرة الطاقة الطبيعية ،وعوامل نفادها، وشروط تجدد مواردها.

2-**عدم نفاذ طاقة الإنسان** التي تُدعم وتُصقل، منعاً لجمودها واحباطها، فهي المحركة لعملية التفاعل التي ستضمن عدم الاختلال بين طاقة الإنسان وطاقة الطبيعة .

ويرى الباحث بأن طاقة الإنسان وطاقة الطبيعة وجهان لعملة واحدة، والاختلال في أحدهما لا يجعل لعملية التفاعل تسير بشكلها الطبيعي، وبالتّالي فإن الوصول للتّنمية بمعناها الحقيقي لا بدّ من أن تكون الطبيعة قادره على توفير الموارد ليعمل الإنسان على استغلالها بشكل أمثل ومتوازن، وحتى يتم ذلك فإنه لا بدّ من صقل مهارات الإنسان وتطوير قدراته ورفع الوعي لديه بما يضمن قدرته على استمرار عملية التفاعل مع الطبيعة.

كما أن بعض المصادر حصرت أهم أهداف التّنمية على أنها :-[26]

1-زيادة الدخل القومي: فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل، لأنه المخرج الأساسي من ظواهر الفقر والعوز التي تجتاح بعض المناطق في الدول النامية، وبالرغم من التّحديات التي يمكن أن تواجه هذا الهدف إلا إنه يمكن أن يكون للسكان دوراً كبيراً لتحقيقه من خلال الأعمال اليدوية المختلفة والمشروعات الصغيرة ، وكفاية الأعمال الكبيرة بالعمالة. لذا فإن التّنمية تتجه نحو الاستثمارات بهدف تحقيق معدّلات نمو عالية

2-رفع مستوى المعيشة أي بزيادة الدخل القومي يأتي الهدف الآخر وهو رفع المستوى المعيشي لكل فرد، حيث أن أبسط الحقوق لكل فرد في الوطن هو أن يكفي نفسه حالة العوز والحاجة، وبالحصول على المسكن والمشرب والمأكل والحصول على العدالة في الحياة، وحينما يكون قد وصل الى الحد الأدنى من الحقوق التي يمكن أن يحصل عليها .كما يرى الباحث بأن هناك أهداف هامه ذكرتها مصادر أخرى منها تحقيق المشاركة الشعبية بين كل فئات المجتمع وتشجيع مساهمة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في تحسين مستوى معيشة الأفراد برفع الوعي نحو العمل المهني والاتجاه لمؤسسات القطاع الخاص بدلاً من التكدس في الوظائف الحكومية لذا تعمل منظمات المجتمع المدني



على رفع الوعي لدى مؤسسات القطاع الخاص للعمل على استيعاب الأفراد وتعليمهم، كذلك من أهم الأهداف حماية البيئة من الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والثروات في البلد، وهذا يكمن أهميته في الحفاظ على الموارد باستغلالها استغلالاً أمثل في الحاضر والمستقبل [27] .

المبحث الرابع : أهداف التّنمية المستدامة

انطلق إعلان جوهانسبرغ ليدعم أهداف التّنمية المستدامة خدمة للمجتمعات حيث أشار في الفقرة السادسة أن"من هذه القارة، مهد الإنسانية، نعلن عن طريق خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتّنمية المستدامة، وعن طريق هذا الإعلان، مسؤوليتنا إزاء بعضنا البعض وإزاء المجتمع الإنساني الأوسع نطاقاً وإزاء أطفالنا".[28]

إن التّنمية المستدامة عملية ذات أبعاد وأهداف واضحة بالرغم من أنها معقدة وطويلة الأمد، إلا أنها شاملة ومتكاملة في أبعادها، دقيقة في غايتها، بالرغم من أن غايتها هو الانسان إلا أن الحفاظ على البيئة مطلب أساسي، ومن هنا يمكن القول بأن من أهم أهداف التّنمية المستدامة ما يلي :-[29]

أولاً: تنمية موالية للناس وتهدف إلى تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، اي تحتاج لمشاركة جميع أفراد المجتمع لأجل معالجة العدالة في داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال حتى تتوزع الرفاهية فيما بينهم دون إجحاف جيل عن جيل، وفي رأي الباحث بأن هذا الهدف يحقق غاية سامية إذ أنه ركّز على مصطلح العدالة والإنصاف التي تسعى لترجمته الأمم والشعوب تطبيقاً للديمقراطية، لذا فإنه في السياق العربي يجب تحليل التّنمية والممارسات التي تتبعها، فمعيار عدم العدالة موجود في الدول مع اختلاف درجاته ومسبباته، وهذا لا يقتصر على سوء توزيع الدخل بل يتعداه إلى الأبعد كالأحوال التعليمية والصحية والمثول أمام القانون[30] .

ثانياً: تنمية موالية لفرص العمل وهي التّنمية التي تساعد جميع الاجيال الحاضرة والمقبلة لتوظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف ولا تتجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية، ولذا فإنه يمكن القول بأن فتح أبواب الاستثمار لتأمين فرص العمل للأجيال الحاضرة سيعمل حتماً على تنمية المشاريع الاستثمارية، ومع زيادة عدد السكّان تزيد الحاجة للاستثمارات مما يعمل على زيادة فرص العمل وسيكون للأجيال المستقبلية فرص مماثلة

ثالثاً: تنمية موالية للطبيعة وهي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية وبالتّالي فإن التّنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي.

وإذا كانت التّنمية المستدامة تهدف إلى المعالجة بالعدالة والإنصاف بين الأجيال فإن ذلك يتضمن بالضرورة تحقيق أهداف أخرى من أهمها :[31]



أولاً: حفظ الأصول من الموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة وترشيد الاستهلاك في الموارد الناضبة كالماء والنّفط والغاز، إذ أنه لا توجد بدائل صناعية يمكن الاستعانة بها عوضاً عنها، فإذا كان من الإنصاف فإنه لا بدّ من ترشيد الإنفاق في كل الموارد وخاصة المعرّضة للنضوب. حيث حث القرآن في أكثر من موضع بعدم الإسراف

إذ قال ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾[32]

ثانياً: محدودية قدرة البيئة على استيعاب الكم الهائل من المخلّفات والنفايات المختلفة، كذلك فإن إلقاء المخلّفات في الأراضي الفضاء وغيرها تعود بالأثر السلبي على نفسية الإنسان، مما يسبب له عادات اجتماعية سيئة كالتذمر والتشويش الفكري، مما ينتج عنه تراجع العطاء والإنتاج

ثالثًا: استخدام لبعض الموارد المتجددة، وهي طاقة مستمدة من موارد طبيعية تتجدد ولا تنفذ، وأغلبها ليس لها مخلّفات، ومنها ما هو مستمد من الشمس والرياح والماء، ومنها ما هو مستمد من حركة المد والجزر وطاقة الأرض الحرارية، وبالتالي فإن الدول التي تتمتع بهذه الموارد يجب أن تسعى جاهده للوصول إلى هذه الطاقات، وذلك لحفظ الطاقات والموارد الناضبة للأجيال القادمة، ولذا فإنه يمكن استعراض أهم الأمثلة التي من شأنها التأثير وملامسة الظروف المعيشية .

الفصل الثاني: مؤشّرات التّنمية وتحدياتها .

إن أدبيات التّنمية البشرية ومؤشّراتها التي تم تطويرها لتهدف إلى التعرّف على ما يتحقق للإنسان في نظامه وصيرورته المتطوّرة نحو إشباع رغباته النفسية والروحية والجسمية والاجتماعية؛ يمكن ان يُرى ذلك في مستوى المعيشة للفرد أو المجتمع، ولكن النمو والتطوّر الذي يواجه حياة الإنسان إنما هو محصلة عوامل وسياسات لا بدّ من التعرّف عليها وتقدير العلاقات بينها للوصول إلى ماهية أحوال البشر المعيشية، ولذا فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم مؤشّرات حالة الإنسان (التّنمية البشرية) بشكل متكامل دون ربطها بمختلف المؤشّرات المجتمعية الأخرى[33].

المبحث الأول: مؤشّرات التّنمية.

لا شكّ بأن المؤشّرات التنموية تبيّن إمكانيات البلد النامي وقدراته في تحقيق مطالب التّنمية وأهدافها، لذا فإنه اختلفت المصادر في وضع تصورات لتلك المؤشّرات، لكن يمكن تقسيم المؤشّرات إلى ثلاثة محاور:-[34]

1-مؤشّرات الإمكانية: وتوضح مدى إمكانية الدولة النامية في تحقيق التّنمية ومنها الموقع الجغرافي الذي يمكن أن يعطى مميزات عن غيرها، كذلك الحجم وتشمل المساحة وعدد السكان وفي كليهما ميزة في توفرهما بحجم أكبر لما لها



من فوائد جمه على الاقتصـــاد الوطني، كذلك توفر الموارد الطبيعية وتنوعها يغني عن الحاجة لدول أخرى يمكن أن يتم الاستيراد منها، كذلك الحال بالنسبة للقومية الواحدة في البلد الواحد، فالأفراد عندما يدينون بدين واحد ولغة واحدة ومستويات معيشية متقاربة فإن ذلك نتاج تقارب حضاري واجتماعي يساعد لتحقيق أهداف التّنمية.

2-مؤشّـرات التأهيل: وهي مؤشّـرات تهيئ البلد نحو الانطلاقة للتّنمية ومنها التغيرات التي يمكن أن تحدث في هيكل الإنتاجية، فالتطوّر يجب أن يكون في كافة القطاعات لتكوين الناتج المحلي الإجمالي، كذلك القدرة على تصـــحيح الاختلال الناتج في الهيكلة السـكانية والقوى العاملة، فالقدرة والإمكانية على التحكّم بذلك يعطي أفضـلية لتحقيق أهداف التّنمية، كما أن التطوّر في نوعية الحياة من وقت لأخر، والتركيز فيهما على الجوانب التعليمية والجوانب الصحية، ومؤشر التقنية والبحث العلمي في مؤسسات الدولة يُعد ذلك كله مؤشراً حيوياً، كذلك النظر إلى مدى العدالة في توزيع الثروة من خلال السياسات المتبعة بما يضمن العدالة الاجتماعية، وفعالية نشاط الدولة الاقتصادي والتغيّر الحاصل في الاستهلاك. والعدالة في توزيع الثروة أو الدخل يشكّل وحدة من وحدات نظرية التوزيع الإسلامي، والتي يطلق عليها التوزيع التوازني لأنها تحقق التوازن الاجتماعي في المجتمع والتوزان الاقتصادي.[35]

3-مؤشّرات الاستقلال: وتتضمن مؤشّرات استقلال عملية التّنمية الاقتصادية في الدولة التي يمكن قياسها كماً ونوعاً، ومنها مؤشّـرات الفجوة الداخلية المتمثّلة في مدى تغطية الادخارات المحلية للاستثمارات المطلوبة وبالتّالي عندما تصل النسـبة عالياً كلما دل أن البلد مسـتقل اقتصـاديا، كما أن هناك مؤشّـرات الفجوة الخارجية التي تتضـمن مؤشـر الانكشـاف التجاري للدولة ويقاس بنسـب الصـادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي ترتبط بالاسـتقلال الاقتصـادي، ومدى توزيعها جغرافياً، كذلك مؤشّـرات الدّين الخارجي التي تقاس بنسـبته مقابل الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشّرات الأمن الغذائي والتبعية الصناعية والعلاقات الخارجية.

المبحث الثاني : مؤشّرات التّنمية المستدامة .

لقد حددت لجنة التّنمية المستدامة في الأمم المتحدة مجموعة من المؤشّرات والقضايا المهمة التي لا بد من الإشارة إليها، حيث أنها تشكّل الإطار العملي البيئي في العالم ومن أهمها :-[36]

أولاً : المؤشّرات والقضايا الاجتماعية

تُعد المؤشّرات الاجتماعية من أهم المؤشّرات إذا أن قضاياها ترتبط بقضايا الإنسان وحاجاته الأساسية، وقد نجد بأن هنالك مؤشرات وردت في مؤشرات التنمية البشرية، وهذا يدلل بأن التنمية البشرية وأهدافها جزء من التنمية المستدامة، بل هي العصب الرئيسي، ولقد تمثّلت هذه القضايا في ما يلي :-



(1) **العدالة والمساواة الاجتماعية** : حيث إن من ضمن المؤشّرات الاجتماعية، مؤشر المساواة، ويرى الباحث بأن ليس كل مساواة عدالة، ولذا وجد من الضروري إدخال مصطلح العدالة ، فالعدالة تسبق المساواة، فإذا تحققت العدالة بكافة شروطها وأركانها فسوف نجد المساواة والإنصاف، وتُعد قضية العدالة الاجتماعية من القضايا التي شغلت المجتمعات مؤخراً، نظراً للظلم الذي اصاب البشرية عبر القرون الماضية والمآسي التي أحاطت بها وحطّت من كرامتها، لذا فقد جاء الإسلام ليخرج الناس من ظلمات الظلم إلى نور العدل فأرسى نظم المساواة بين الأفراد.

(2) **الأمن** : لا شكّ بأنه الحد الفاصل بين الأمن والديمقراطية دقيق جداً بحيث لا بدّ من تحقيق توازن بينهما، فممارسة السلطة على الأفراد مطلوبة شريطة عدم إثارة القلق الاجتماعي، مما لابدّ من احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدُّولية وما يرتبط بها من حقوق الطفل، وكذلك حقوق المرأة وغيرها من الحقوق، وبالتّالي كان لا بد من حماية الناس بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي بوجود نظام متطوّر يحمي المواطنين من الجرائم وغيرها.

(3) **المسكن**: إن شرط الحياة في هذا الكون الفسيح أن يجد الإنسان مسكن ملائم ومريح يحتويه ويحوي أسرته، ويحميه من كافة الظروف الطبيعية وما قد يواجهه من مشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسيه في أي مجتمع يكون فيه الفقر والحروب أو الهجرة أو التهجير أو غيرها، ومع أن المسكن يُعد من الضروريات والأولويات في مؤشّرات التّنمية المستدامة إلا إننا نجد بأنه لا زال في هذا العالم من هو يعيش في العراء بلا مأوى يحميه أو يلجأ إليه.

(4) **التعليم**: يُعد من المؤشّرات الرئيسية للتّنمية البشرية والمستدامة وله مستويان أساسيان وهما مستوى التعليم ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون للصف الخامس الابتدائي وكذلك مؤشر محو الأمية ويقاس بنسبة المتعلمين من الكبار في المجتمع، وقد تم التركيز على التعليم للعلاقة القوية ما بين مستوى التعليم في أي دولة وما بين التقدّم الاقتصادي والاجتماعي. [37]

(5) **الصّحة**: مما لا شك فيه بأن الصّحة من أهم المؤشّرات الأساسية التي ترتكز عليه بعض المؤشّرات الأخرى وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، فالحصول على مياه نظيفة ورعاية صحية وغذاء صحي من أهم المقومات التنموية، ويتيح ذلك القدرة على التعلّم، وبالعكس فإن الفقر وتدهور الأوضاع الصحية يؤدي إلى فشل تحقيق التّنمية المستدامة وفي مقدمتها التعليم، فلا تعليم بدون صحة، ولا صحة بدون تعليم وثقافة.



كما يمكن القول بأنه إذا كانت العوامل الصـــحية مظهر من مظاهر التقدّم والرفاة الاجتماعي، وتعمل على خفض الوفيات، فإنه مما لا شـــك فيه بأن الإنفاق الحكومي في هذا المجال مرتبط بالنظام الصـــحي المتبع ومكوناته ســـواء من حيث كم الخدمات المقدمة أو من حيث نوعها[38].

(6) **النمو السكاني**: مما لا شك فيه بأن العلاقة ما بين التّنمية المستدامة والنمو السكاني هي علاقة عكسية، بحيث أن النمو السكاني الغير متوازن مع النمو الاقتصادي يؤدي حتماً إلى فشل في تحقيق تنمية مستدامة، نتيجة سوء توزيع الثروة وزيادة نســـبة الفقر والبطالة، كذلك فإن هناك مشـــــاكل ناتجه عن الهجرة من الريف إلى المدن تؤثر حتماً على القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ولذا فإن الخصائص السكانية مثل حجم الأسرة ومركز المرأة ومستوى التعليم وحجم الهجرة من الريف إلى الحضر تؤثر على ظاهرة توزيع الدخل والثروة[39].

ثانياً: المؤشّرات والقضايا البيئية

لقد طرحت مشـــكلة التلوث البيئي نفســـها على العالم في نهاية الألفية الثانية فجذبت اهتمام صُـــناع القرار في العالم لتدارك الوضع البيئي المتدهور،[40]حيث إن التطوّرات المعاصرة والتسارع الذي يشهده العالم خلال الفترة المنصرمة قادت إلى تحديات بيئية مختلفة أسهمت في الحد من الأمن البيئي، مما جعلت البشرية تقع تحت طائلة التّحديات التي تنوعت مصـادرها وأمتد تأثيرها مما سـاهم بشـكل كبير في الحد من إمكانية الاسـتدامة البيئية، حيث أن اسـتثمار كنوز البيئية يلازمه مجموعة من الإفرازات السلبية، ومن أهم هذه التّحديات ما يلي:- [41]

(1) **ســـوء اســـتخدام الموارد**: ويتمثّل في غياب التوظيف الحقيقي للاســـتفادة من الموارد الطبيعية والناتجة من غياب الرقابة الداخلية والخارجية، مما قاد الحكومات إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها، حيث أن هناك تنامي حقيقي لاستخدام الموارد الطبيعية دون الالتفات إلى ما يخلفه ذلك من مخاطر وتحديات .

(2) **غياب الوعي البيئي** : وهو تحدي تواجهه البيئة متمثّلة بالعبث البشـــــري وعدم الأخذ بجادة الأمر تجاه الموارد المحدودة، والتي اصـــبحت المطلب العالمي لحمايتها من جميع أشـــكال العدوان، ولذا فإن غياب الوعي البيئي ليســـت بالقضـــية الســـهلة التي يغض عنها النظر[42]، إذ أنها تتجســـد في عدم امتلاك ثوابت معلوماتية عن البيئة بالرغم من أن الفرد هو الضـابط الحقيقي لتماسـه مباشـرة مع البيئة، وهو صـاحب المعلومات والمعطيات لكافة البيئات مع اختلافها عند امتلاكه للمعلومة، وهو المقيّم الحقيقي من مدى التأثير على البيئة وحجم التأثير[43]، وقد كان لعلماء المســـــلمين الأوائل اليد ذات الآثار الحسنة في تشكيل الوعي البيئي، حيث أوضحت مؤلفاتهم اهتمامهم منذ عشرات القرون نحو



علاقة البيئة بالإنسان والمفاهيم المرتبطة بها، وكانت إسهاماتهم واضحة في هذا المجال أمثال ابن عبد ربه، وابن فضلان، وابن خلدون الذي عرف البيئة بأنها محيط ينتفع بها الإنسان من الموارد الثرية حسب ظروف المعاش ومقتضيات العمران والنمط الحياتي للبيئة ،كذلك ابن الطفيل صاحب الوعي البيئي النافذ، حيث وضع تصوراً فلسفياً أخلاقياً لعلاقة الإنسان بالبيئة وضرورة المحافظة عليها[44].

(3) **تدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة وتدني المستلزمات المطلوبة للإحاطة بالمستجدات البيئية:** فتدني الشعور بالمسؤولية يأتي كتحدي عندما لا تدرك القيادات الإدارية مبدأ الشعور بالمسؤولية والواجب الوطني المناط لهذه الفئة، وبالتّالي فإن غياب الشعور بالمسؤولية والالتزام يولد مشاكل جمه، لذا تلجأ بعض الحكومات إلى تبني سياسات وقائية وعقابية بهدف إيجاد وعي بيئي، كما تلجأ إلى الأطر والتشريعات التي تضمن عدم تعدي المؤسسات والشركات الخطوط الحمراء التي تضر بالبيئة[45]، لذا فقد ظهر مصطلح الأمن البيئي، الذي عُرّف لغةً بالاطمئنان وهو ضد الخوف مطلقاً، وعُرف اصطلاحاً بأنه قدرة المجتمع على مواجهة جميع المظاهر والأحداث التي تتعلّق بالطبيعة التي تؤدي للعنف، أما الفقهاء عرفوه بأنه الاطمئنان على الدين والنفس والمال والعِرض مما يجعلهم قادرين لخدمة الأمة[46].

ثالثاً: المؤشّرات والقضايا الاقتصادية

(1) **البنية الاقتصادية:** مما لا شكّ فيه أن البنية الاقتصادية هي التي تعكس النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدّل دخل الفرد والقوة الشرائية ضمن موازيين السوق، بالرغم من أنها لا تعطي فكرة واضحة حول تذبذب الوضع الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدّخل التي تبيّن مدى استنزاف المورد الطبيعي منها، لذا فإن من أهم مؤشّرات البنية الاقتصادية، **الأداء الاقتصادي** الذي يقاس بمعدّل الدخل الفردي ونسبة الاستثمار في معدّل الدخل القومي، **والتجارة** التي تقاس بالفرق بين حجم الصادرات والواردات والمعبّر عنها بالميزان التجاري، **والحالة المالية** التي تقاس بنسبة المساعدات التنموية الخارجية وقيمة الديون مقابل الناتج القومي الإجمالي .

(2) **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** لا شكّ بأن الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية التي ظهرت مؤخراً لا تدعم التّنمية المستدامة نظراً لأنها تعمل على استنزاف الموارد الطبيعية في الكرة الارضية، وبالتّالي فإن المسؤولية تقع على الدُّولة المصنِّعة والمنتجة لما تستنزفه من موارد طبيعية، ومن أهم مؤشّرات هذه الأنماط هي **استهلاك المادة**، كذلك **إنتاج وإدارة النفايات** ، **والنقل والمواصلات**[47]. وبالتالي فإن الأزمات العالمية غيّرت طريقة تفكير الناس وخاصة في الدول



الرأسمالية، حيث يُعد التغير أساس فكري قام عليه النظام الاقتصادي بأكمله، وهو اطلاق يد الحرية لتستهلك كيف ما شاءت وبغير قيود أو حدود، إذ شجعت على أنماط الاستهلاك المختلفة وحتى اذا لم يمتلك الفرد المال الكافي[48]، بالرغم من أن الشريعة الإسلامية أمرت بالإنفاق إلا أنها نهت عن التبذير، فقد بيّنت الحدود التي يجب أن لا يتعداها الإنسان ببيان حرمة التبذير والإسراف، بل القصد من ذلك هو القصد والاعتدال في الإنفاق، ولذا فقد أمر الله تعالى بالإنفاق باعتدال قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[49]، كما أباح الاستهلاك والانتفاع بكل ما هو مباح باعتدال وبدون تبذير. قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ أنهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾[50]، وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[51]، فلقد اباح التمتع بالأكل والشرب واللباس وركوب وسائل النقل بأنواعها وكل ما هو طيب ومباح، فالإنفاق والاستهلاك أمر مطلوب شرعاً ما لم يخرج عن حدود الشرع [52].

المبحث الثالث : تحّدّيات التّنمية.

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ارتفع الشعور المخيف نحو انقسام دول العالم إلى مجموعتين أحدهما مجموعة الدول المتقدّمة صاحبة الحصة الكبرى من الدخل العالمي والتّنمية المتقدّمة في كافة الخدمات والسلع والأخرى، ومجموعة الدول النامية التي أصبحت تجري وراء الحصول على حصة من الدخل العالمي وبالتّالي جعلها تعيش ظروف اقتصادية واجتماعية لا تصل إلى مستوى الانتفاع من الدول المتقدّمة، وكرّست جل وقتها للقضاء على التخلّف بعد استقلالها السياسي، ومن أهم التّحديات التي تواجهها التّنمية ما يلي:-[53]

1- تحديات خارجية: وتتمثّل هذه التّحديات في الاستناد إلى نماذج مستوردة لتفسير مُشكلة التخلّف في البلاد النامية، حيث أن التّنمية يَحتاج إلى فهم تاريخي للوصول إلى نموذج تنموي حقيقي، كذلك الحصول على معونات مشروطة والتي تتسبب في مشاكل تؤثر على ميزان المدفوعات، لارتباط المعونة بشروط صرف من الدول المانحة، ولذا فإن من التّحديات وجود نقص في رؤوس الأموال ناتج من عدم الادخار، ووجود أساليب غير إنتاجية أو استثمارية في حال وجود مدخرات وعدم كفايتها في حال الرغبة لتنفيذ مشاريع قوية، وذلك لانخفاض المستوى المعيشي لغالبية السكان وضعف قدرتهم من الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة، وذلك لعدم وجود كوادر مؤهله فنياً، حيث أنه لا يتوفر التعليم الفني، ومع قلة الموارد يكون بالمقابل الاستهلاك المتزايد وعدم الترشيد في الإنفاق.



2- تحديات داخلية: وتتمثّل في التّحديات السكانية كالتنامي الرهيب الذي يشكّل عبئاً على الموارد الاقتصادية، حيث ان ارتفاع السكان ناتج من ارتفاع المواليد بسبب الزواج المبكر وتُعدد الزوجات ولا يوجد تنظيم في الأسرة، وكذلك من التحديات سيادة الإنتاج الزراعي الذي يحتاج إلى عماله كثيرة ، وانتشار الأمية والتأثر بالعادات والتقاليد مما يؤدي إلى انخفاض مستوى دخل الفرد وارتقاع نسب الإعالة وزيادة أعباء الحكومة من (صحة وتعليم وإسكان) وغيرها، كذلك تحوّل النشاط الاقتصادي إلى نشاط استهلاكي وانتشار البطالة.

المبحث الرابع: تحديات التّنمية المستدامة .

منذ وجود الإنسان على سطح الأرض ولازال يواجه مشكلة التواجد والبقاء كفرد في مجتمع مستمر، وهذا ما يدل على القدرة والإبداع والخيال الواسع للاكتشافات الكونية وتطويع كل ما من شأنه للبقاء لفترات أطول[54]، لذا نجد ان تقرير براندت لاند للتّنمية المستدامة صعّب كثيراً من إمكانية ومقدرة الدول النامية، وحتى تصل هذه الدول إلى التّنمية المستدامة كان لا بدّ منها أن تواجه جملة من التّحديات والمعوقات لتنفيذها، ومن **أهم المعوقات التي تقف أمام التّنمية المستدامة،** قصور الفهم والوعي لمفهوم التّنمية المستدامة نظراً للشكوك في الإمكانيات وهذا ناتج معوّق آخر وهو القصور في المعارف والمعلومات، كما تقف الدول عاجزة نحو تطبيق برامج التّنمية المستدامة لقصور التمويل وجمود البيئة المتمثّلة في البيئات التي عبث بها الإنسان وأصبحت الحكومات عاجزة على تغييرها وهذا ربما نتاج معوّق آخر وهو تضارب المصالح وعدم وجود الوقت الكافي للإصلاح المؤدي إلى المصالح العامة وهذا لربما نتاج معوّق أكبر هو الجمود الإداري والسياسي الذي بسببه لا يمكن تحقيق أي تنمية مستدامة[55].

كذلك يمكن أن نستخلص أهم التّحديات من المعوقات التي تواجه الوطن العربي:-[56]

1- **لا يوجد استقرار في المنطقة العربية نتاج غياب الأمن القرمي العربي** ، فحالة عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى عدم تشجيع الاستثمار، ومن ثم تؤدي إلى الحد من النمو والتّنمية، فالمستثمرون يخشون البلدان التي لا يوجد بها استقرار في الانظمة السياسية خوفاً على أموالهم ومصالحهم، كما أن عدم الاستقرار يعمل على تفشي حالات الفقر نظراً لعدم وجود عدالة اجتماعية وكذلك التوزيع المتباين للثروة، وهذا أيضا يجنب المستثمر سواء مستثمر داخلي أو خارجي[57].

2- **مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية،** والتي مما لا شكّ فيه بأنه تحدي كبير نحو التّنمية المستدامة، إذ أنه بالرغم من انخفاض نسب الفقر في عدداً من الدول العربية إلا أنه لا زالت نسب الفقر عند



مستويات عالية فهناك دول تتحسن نسب الفقر فيها في حين بعض الدول تزداد فيها، وبالتّالي فإن البطالة سبب رئيسي نظراً لانخفاض الإنتاج وزيادة المديونيات.

3- **هجرة السكان من الريف إلى المدن الحضرية**، يُعد عنصر العمل عنصراً هاماً في العملية الإنتاجية إلا أن هجرة المورد البشري من الريف إلى الحضر مشكلة خطيرة تواجهها معظم الدول العربية، حيث يفقد القطاع الزراعي فاعليته وأنشطته مما يؤدي إلى الكثير من الخسائر وأولها انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية،[58] ونقص الخدمات في المناطق الريفية يجعل السكان يهاجرون للمدن، مما يعمل على بروز تحدي يتمثّل في الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية، مما يؤدي إلى تراكم النفايات والضوضاء وتلوث الهواء.

4- **تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر وندرة الأراضي الزراعية وندرة المياه وتلوثها**، جعل من قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو عام 1992م لحظة تاريخية لتفصح عن التعامل الإنساني مع البيئة سواء أفراداً أم جماعات، فالقمة أوضحت القلق العالمي لما شهدته الأرض من تدهور لم يسبق له مثيل، وأضحت درجات أعلى من قدرة الإصلاح، ودخلت طور الانتحار الإنساني الشامل، حيث شهدت البيئة خلال العقود الأخيرة تدهوراً مستمراً وفي تصاعد، فالتلوث بكافة أشكاله من تلوث الهواء بالأبخرة أو بالدخان أو بالغازات السامة، كذلك تلوث الحياة البحرية والنهرية، وزيادة النفايات فيها، والتحوّلات الحياتية والمعيشية والحضارية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، تتطلب أسس وفق شروط بيئية، وليس وفق شروط الإنسان، فلا يمكن أن تستمر الحياة الإنسانية ما لم تكن هناك ضوابط تحمي الحياة على الأرض[59].

5- **حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم فعاليته في وضع استراتيجيات وبرامج التّنمية المستدامة**، وهي فكرة ومفهوم دخل على التراث العربي الإسلامي، حيث برز في البيئة الغربية بسمات مختلفة وبالرغم من انه ظهر مع جملة مفاهيم سياسية غربية في القرن التاسع عشر، إلا أنه لم يبرز حينها. وقد عرّف بأنه الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان ليدافع فيه عن مصلحته الشخصية، بحيث يرى الدولة بأنها الفضاء البيروقراطي، ويتحول فيه الإنسان إلى عضو في جماعة مسيّرة يقف بينها غريباً[60]، وهي فكرة حديثة طرحت في العقود الأخيرة من القرن العشرين دون أن تفتح آفاقا فكرية معيّنة، لكنه اصبح له رواج فكري وسياسي.

6- **البيئة السياسية وغياب حقوق الإنسان في البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية**، هي تحديات تواجهها الدول النامية وخاصة الدول العربية منها، فالبيئة السياسية وهي التي تسيطر على مجموعه من الناس يعيشون على أرض



ذات حدود معيّنه شـريطة توافر عناصـر محددة كالتمايز عن البيئات السـياسـية الأخرى، ويتمتعون بالاسـتقلالية ولهم مركزية للسلطة[61].

الفصل الثالث : التّنمية الشاملة من منظور إسلامي وواقع المجتمعات العربية والإسلامية.

بعد أن دبّ الفشل في يعض الدّول العربية والإسلامية عقب الحرب الباردة ظهرت ما يسمى بالأفكار الليبرالية الحديثة التي نادت بفتح السـوق على مصـراعيه، وتوقفت الدولة عن دورها الحقيقي بحيث تتاح للأحزاب والجمعيات والمجتمع المدني الدّور الكبير لضمان حقوق الإنسان، بحيث تترك التنمية لقوى السوق الحرة والتي ستضمن المكاسب للجميع، لذا تحركت الدول النامية للتحول السـريع باتجاه العولمة، بالرغم من السـلبيات التي تخلفه، كالمديونية والبطالة والمشـاكل السـكانية والصـحية والبيئية، نظراً لتركيزها على النمو لا على التنمية، فحصـرت الخيارات في جانب الدخل وأهملت الجوانب الأخرى التي وكّلت بها قوى السـوق، وقد أثبتت فشـلها الذريع في ذلك، لذا ظهر نموذج التنمية البشـرية المسـتدامة، والذي هدف إلى توسـيع الخيارات أمام البشـر من تعليم وصـحة، ومسـتوى معيشـي، واحترام حقوق، وحريات مدنية وسـياسـية واجتماعية واقتصـادية، وهنا يأتي التأكيد على دور الدولة في الرقابة والإشـراف والتنظيم ومواجهة التحديات وإدارة السـوق وآلياته، لهذا فإن نموذج التنمية المسـتدامة يرى بأن الاعتماد يكون على ثلاث قوى حقيقة، تتمثل في الدولة والسوق والمجتمع المدني.[62]

ولعل ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية والإسـلامية لعمل ثورة تنموية شـاملة ومسـتدامة ذات ثوابت قوية هي تلك الأحكام الإسـلامية التي تخلق نموذجاً تنموياً إسـلامياً يوجّه إليه جميع الأبعاد وجميع الجوانب المادية والمعنوية . وبالتّالي فإنه لا شكّ بأن عملية تنمية الموارد البشرية يعتمد نجاحها على وجود العديد من العناصر أهمها وجود كفاءات مدربة وذو خبرة للتعامل مع المتغيّرات والمستجدات، كما لابدّ من تسـهيل الحصـول على المعرفة بسـرعة فائقة وبطرق آمنه، كذلك كان لابدّ من إتاحة فرصة التعامل مع شبكة المعلومات الدُّولية بسهوله ويسر لكل فرد في المجتمع، و كان لزاماً تكثيف التعليم التقني والتدريب المتخصـص في الأدوات التكنولوجية والتقنيات الحديثة، من أجل تخريج فوج قادر على إتمام مسـيرة التّنمية البشـرية في ظل المجتمعات المعلوماتية، وكان لا بدّ من أن يسـاير التّنمية التعليمية تنمية مهمة تمثّلت في قطاع الصّحة فهي اساس آخر تبنى عليه كافة انواع التّنمية، ومما لا شك فيه فإن الإنسان الذي يتمتع بصحة جيدة سـيكون قادراً على البناء والتعمير وخدمة الوطن، كما إن دور الحكومة يجب أن يكون حاضـراً في تمهيد البنى التحتية وتوفير كافة الخدمات وتيسيرها لينتج الإنسان ويساهم في الدخل الذي سيوفر نصيب للفرد وبالتّالي ستساهم حتماً في تنميته.إن مفهوم التّنمية في الإسـلام يعتمد على مجمل الأسـس الفلسـفية والخصـائص التي يتميّز بها الاقتصـاد



الإسلامي من حيث النشاط الاقتصادي، فهو نشاط تعبدي بحد ذاته يهتم بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية التي تجعله قادراً على الاستمتاع بصورة افضل مهما كان قدر الإشباع الذي يحققه.

" إن التخلّف لم يكن حالة أصيلة وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث قبل إخضاعه للنفوذ الأوربي بل نشأ وتطوّر في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطوّر التقدّم في المراكز الرأسمالية منذ القرن السادس عشر"[63].

ولهذا فقد عانت الشعوب العربية والإسلامية من حالة الضعف الحضاري، إذ تمثّلت في قضايا أبرزها:-[64].

1-**القضــايا الاقتصــادية** : لقد وقعت ثلث دول العالم العربي والإســلامي في مجموعة البلدان النامية ذات الدخول الاقتصادية المنخفضة أي التي يكون فيها نصيب الفرد منخفضاً جداً، وتجد أن باقي البلدان العربية والإسلامية ضمن الدُّول ذات الدخول المتوسّطة من الشريحة الدنيا، في حين أن عدد بسيط جداً من الدُّول التي تمثّل الدخول المتوسّطة من الشـريحة العليا، وبالتّالي فإن هناك عدد من الدُّول البسـيطة ذات الدخول الاقتصـادية المرتفعة فقط، كما نجد بأن خُمس ســكان العالم العربي والإســلامي يعملون في أنشــطة الزراعة وهذا يدلل على التخلّف، وبالرغم من ذلك فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضعيفة، كذلك فإن قطاع الصناعة يعاني من ضعف بالرغم من وجود ثروة بشـرية كان من الأولى تعليمها وتدريبها وتأهيليها بما يتلاءم مع سـوق العمل، وبالتّالي فإن هذا القطاع أثر ســلباً على قطاع التجارة الخارجية نظراً لمحدودية النشــاط الصــناعي وهذا ما جعل الهياكل الإنتاجية في حالة ضــعف مستمر بسبب الوضع المالي والديون الخارجية المستدانة من المؤسسات المالية وصندوق البنك الدُّولي للإنشاء والتعمير وصــندوق التّنمية الزراعية التّابع لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية .[65] ولذا فإن من مظاهر ونتائج هذه القضــية انتشــار الفقر والجوع المتمثّل في سوء التغذية، حيث أصبحت بعض الدول العربية الإسلامية تستعين بالمعونات الغذائية، وهي الطريقة الســهلة التي ســتكون نتيجتها التبعية للدول المانحة كما أن من أهم قضــاياها الاقتصــادية البطالة الســافرة والطاقات المعطلة، التي لا شــك بأنه نتاج ارتفاع معدّلات نمو الســكان، والهجرة من الريف للمدن، كذلك ضــعف التعليم الجامعي والتدريب.

2- قضية التعليم والثقافة والبحوث العلمية والتكنولوجيا.

تُعد قضية التعليم من القضايا الأساسية حيث لن يستقيم أي نظام اقتصادي في أي بلد ما لم يكن النظام التعليمي متوافق مع البيئة، وبالتّالي فإن قضــية التعليم أخذت بعداً واســعاً في الدول العربية والإســلامية، إلا أن المنهجية التي اتبعت شــكّلت منعطفاً خطيراً على مخرجات التعليم، فكان من المفترض أن يتم اســتنباط طبيعة النظام التعليمي ذو



الأهداف والمفاهيم والقيم والطرق المنطقية التي تخدم البيئة العربية والإسلامية، لا ان يتم نقل نظام غربي بنظرة غربية مستوحاه من بيئاتهم وفقاً لتشريعاتهم التي لا تنسجم مع الإسلام[66].

كما أن هذه القضية المهمة هي التي تحدد مسار التّنمية، فلقد كانت ولازالت للأمية دوراً كبيراً في انخفاض مستوى التّنمية داخل الدُّول، حيث أن الأمية هي عدم قدرة الأفراد على القراءة والكتابة وبالتّالي تصبح القضية خطيرة، إذا تعتمد كافة مسارات التّنمية في الدُّول على الثروة البشرية القادرة على التأهيل والتدريب كذلك للمخاطر الجمه على الأمن والاستقرار داخل القطر الواحد والأقطار الأخرى.

وكذلك فإن الإشكالية التكنولوجية في الدولّ العربية والإسلامية إنما مصدرها من بنى لها فكراً وتنظيراً فهناك فجوة وتباين ما بين الخطاب والسياسات المتبعة وما بين الواقع، فحالة التردي في المستوى التكنولوجي إنما هي نتاج سياسات عمومية ارتكزت في النظر للماضي فقط، فالدول العربية بقدر ما تستورده من معدات ودبابات وطائرات ومنتجات صناعية وأغذية وغيرها، إلا أنه لا زالت بعيدة عن استيراد المعرفة الفنية[67].

3–القضية الصحية والتغذية

مما لا شكّ فيه بأن القضية الصحيّة وسوء التغذية وتدني مستوى الكفاءة الصحيّة في المستشفيات ونقص أعدادها والادوات والمستلزمات المصاحبة لها في المجمعات الصحية والعيادات، كلها مظاهر للقضية الصحية، فمع نمو عدد السكان، كان لا بدّ من أن يصاحبه رفع للكفاءة الصحية[68]. كذلك فقد أشارت تقارير منظمة الأغذية والزراعة أن حوالي ثمانمائة وخمسة ملايين من الناس في العالم تعاني من نقص التغذية المزمن في الفترة من عام 2012 م وعام2014م منهم نسبة كبيرة من الدُّول النامية التي لازالت تسير في المسار غير الصحيح، بالرغم من تحقيق تقدّم في انخفاض نقص التغذية من 18.7 إلى 11.3 على المستوى العالمي، وكذلك من 23.4 إلى 13.5 في الدُّول النامية، إلا أن الرغبة العالمية والأهداف الإنمائية تتمثّل في خفض الذين يعانون من نقص التغذية في الدُّول النامية بمعدّل النصف مع عام 2015م.[69]ومما لاشكّ فيه بأن هذا الهدف ليس من السهل تحقيقه في ظل الظروف التي تحيط بالعالم العربي من صراعات.

4–القضية السياسية

برز مصطلح العالم الثالث عقب الحرب العالمية الثانية للدلالة على خضوع بعض الدول للاستعمار الغربي، ولكن بقت بعد نيلها للاستقلال تئن تحت وطأة المستعمرين ومع ذلك لم يقدّم العلماء الغربيون التحليل الدقيق والمقنع للعرب لذلك الأمر، إنما أرجعوا الأسباب إلى أن دول العالم الثالث نفسها من تتحمل المسؤولية فبعضهم قال بسبب الانفجار



السكاني والآخر قال بسبب نقص رأس المال لإطلاق التّنمية ومنهم من قال بأنها أديان قدرية وعادات وتقاليد وغيرهم قالوا بأن الأمر طبيعي ويمكن أن تمر به أي دولة [70]، وتبقى أن القضية السياسية هي القضية التي مزّقت العالم العربي والإسلامي وجعلته دويلات متناحرة يسودها الخصام والمشاكل الحدودية ، إما لمذهبية مقيته أو لطائفية معيّنه أو لمساحات من الأراضي أو للحدود بينها أو للتحزب لدولة ما، أو لغيرها من الأسباب التي جعلت الشعوب ضد حكوماتها أو الحكومة ضد شعوبها وهي واضحة للمفكرين. **ولقد صنّف المهتمين أسباب التخلّف العام في الدُّول العربية وبعض الدُّول الإسلامية** إلى صنفين ومنهم من صنفها إلى سبب رئيسي وأسباب فرعية، والبعض الآخر لم يجعلها تحت تصنيف معيّن، ولكن في هذه الدراسة سيتبع الباحث التصنيف الأول، لأنه من المنطق عند دراسة ظاهرة معيّنه وحساسة تجد أن هناك أسباب رئيسية مباشرة وأسباب فرعية وكذلك لقرب التفسير من واقع الدُّول العربية وبعض الدُّول الإسلامية وهي كما يلي:- [71]

أولا: يمكن القول أن السبب الرئيسي للتخلّف في العالم العربي وبعض الدُّول الإسلامية، هو البعد عن الإسلام الحقيقي فأصبحت بعض الدُّول تميل إلى ترف الحياة دون الأخذ بجوانب الإسلام، إي إن الأمر وصل إلى إسلام بلا روح ولا هوية، فأصبحوا يحملون مسمى الإسلام دون اي تطبيق، وفي الجانب الأخر منهم أصبح يتشدّق ويغالي في المسائل العقدية ويصنّف الناس بالطائفية العقيمة والمذهبية المقيتة التي لا تجني إلا خراب للشعوب والأمم والحضارات، ومن هنا يمكن القول بأن المشكلة تكمن في التخلّف العقدي والابتعاد عن المفهوم الحقيقي للإسلام ليس إلا. في حين أن بعض الدُّول الإسلامية تخطّت حواجز واضحة في مسار التّنمية، ولا أدلل على ذلك سوى دولة ماليزيا، التي تُعد من الدُّول الإسلامية القلائل التي وضحت فيها مسارات التّنمية وأصبحت من الدُّول التي يشار إليها بالبنان، وهي ضمن الدُّول التي أطلق عليها بالنمور الأسيوية، وبلوغها مرتبة عالية في قائمة الدول ذات الدليل المرتفع في التّنمية البشرية من خلال ارتفاع العمر المتوقع للفرد عند الولادة وارتفاع معدّلات التعليم وكذلك نصيب دخل الفرد، ثم تعمل على زيادة نمو رأس المال البشري والتقدم في المنظومة الصحية، والزيادة في قدرتها التنافسية ثم تحقيق الأمن والحماية الاجتماعية وتقليص معدّلات الفقر[72].

ثانيا: الأسباب الفرعية للتخلّف، والتي يرى البعض في تقسيمها إلى أسباب داخلية وخارجية، ولا يرى الباحث ضرورة لذلك، لأنها أسباب فرعية وقد تسبب تداخل لدى البعض، ومن أهمها :-[73]

1-أسباب تعليمية وهي أسباب واضحة أمام المخططين ولكن يبقى القصور سائداً في بعض هذه الدُّول العربية والإسلامية، فتفشي الأمية ونسب التسرب من المدارس كبيراً جداً في الدُّول العربية مقارنة بالدُّول المتقدّمة بالرغم من



الخطوات الإيجابية الواسعة خلال العقود الأخيرة إلا أن نسب التعليم لازالت يوجد بها معاناة في بعض الدول وخاصة تعليم الإناث، وكما هو معلوم بأنه كلما زادت ثقافة المرأة، كان له الأثر الكبير في خفض الأمراض لدى الأطفال، لأن التربية الجيدة عند الأم تعزز القدرة على تأمين رعاية أفضل، ويعطيها أكثر معرفة بشؤون صحتها وصحة أطفالها[74].

3- **الثورة التكنولوجية والعلمية وهي** تُعد إحدى معالم النظام العالمي في الألفية الثانية فهي أساس الحياة المادية والمحرك الاسمي الذي لم تستُعد له بعض الدول العربية والإسلامية، وإنما أخذت القليل منه فقط، حيث أصبحت الفجوة كبيرة بينها وبين دول العالم المتقدّم، ولذا فستصبح مستهلكة بالتبعية، حيث إنها لا زالت ترفض امتلاك مقومات العلم والتقنية المتطوّرة ولذا ستظل حبيسة التبعية السياسية والاقتصادية، فالواقع التكنولوجي في العالم العربي والإسلامي يعاني من القصور ويفتقد للتغيير والتقدّم بالرغم من امتلاك بعض الدول منها رؤوس الأموال طائلة وموارد بشرية مدربة إلا أن النتيجة واحدة وهي عدم إقامة مشاريع صناعية ذات طبيعة تكنولوجية ومعدات متقدمة[75]، بحيث يمكن لتلك المشاريع استيعاب عدداً من الباحثين عن العمل. ولذا فإن التقانة نشاط يتعلق أساساً بالاقتصاد وبالتّالي فإن المعرفة والبحث والتطوير تلعب دوراً كبيراً في حياة الشعوب، والأخذ بالتقانة وتطبيقاتها لا يمكن أن تنفصل عن الاقتصاد، ولهذا فقد كان الاهتمام منصباً في العقد الأخير على ما يسمى بمجتمع المعرفة أو الاقتصاد المعرفي[76].

3-**اسباب اجتماعية** : وهي ما تمثّل في انتشار مجموعه القيم والاتجاهات والمواقف السلبية في الوطن العربي، التي جعلت التخلّف حليفها ومن ضمنها، التواكل، والانهزامية، والطائفية، والسكوت على الظلم، والاستهلاكية، واحتقار العمل اليدوي، والخطأ والمحسوبية والواسطة الضارة، وعدم الحرص على المال العام والممتلكات العامة، وعدم المحافظة على الوقت، والنظام والتنظيم، وغلبة الألفاظ والأفكار العقيمة، وهذا بحد ذاته تخلف كبير، ولا يرقى بالشعوب على الإطلاق .

4-**اسباب اقتصادية** : وتتمثل في امتلاك بعض الدُّول العربية لمكامن الموارد الاقتصادية، الا إنه لم يتم الاستفادة منها بما يخدم الواقع الحضاري المشرق للوطن العربي، ولم يستفد المواطن العربي من الدخل الذي يجنى من هذه الموارد، وعند اهتزاز الاسعار تظل الحكومات العربية في دوامه تنتهي بالانتقاص من حقوق المواطنين.

5_ **أسباب سياسة** : وهي من الأسباب التي يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، فقد تكون داخلية بسبب مقدرة الحكومة في التخطيط السليم من عدمه، كذلك مدى النزاهة لأعضاء الحكومة وعدم قبولهم لتقديم مصالحهم الخاصة، لذا فإن الإسلام يجعل من مبدأ العدالة الهدف الأساس والمحور الذي يدور حوله الحكم ويقدم إذا تعارض مع الحرية، ولهذا نجد بأن مفردات الإنصاف والعدالة في أدبيات الإسلام تفوق مصطلحات الحرية إذ أنه ليس تهميش بقدر ما



هو ترتيب للأولويات[77]. والحرية مصطلح قيمي يرتبط بالإنسان وهو" القدرة على الفعل وعدم الفعل باستقلالية وتمثّل قانوناً حقاً إنســـانياً، ارتبط بالفعل وحقه وقدرته" وقيل بأنها "غياب القيود الخارجية التي تحول بين الإنســـان وفعل ما يمليه عقله وحكمته" وذكر بأنها" الوضعية التي يكون عليها كائن لا يخضع لإكراه ويتصرف بحسب ما تمليه عليه إرادته وطبيعته"[78] ولذا فإن توافر أكبر قدر من الحرية للإنسان لكي يقضي احتياجاته له ما يبرره منطقياً ليقيّمها، فهي مهمة في ذاتها من أجل مجمل حرية الأفراد، وهي مهمه لتعزيز فرصــة الفرد للحصــول على دخل له قيمته في العيش، وعليه؛ فإن ثمة ســببان مميزان للأهمية لحرية الفرد في مفهوم التنمية، أولهما أنه نهج معياري يســتخدم لتقييم نجاح مجتمع ما، ثم أنها محدد رئيسي للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية.[79]

ويمكن القول بأن الأهداف التنموية في الإســلام تمثّلت في تعزيز المجتمع الإســلامي بالقوة والاســتقرار والحفاظ على الاســتقلالية وعدم التبعية وتفعيل الاقتصــاد الإســلامي وتعزيز الرفاة بتوفير الاحتياجات بما يضــمن العدالة بمختلف أبعادها الاقتصـادية والاجتماعية والسياسـية وغيرها، ولقد شملت وسـائل التّنمية في الإسـلام اسـتثمار الأموال الفردية والجماعية العامة واســتثمار الجهود البشــرية واكســابها القدرة على اســتعمال التكنولوجيا لمقاومة الهدر في الطاقات الإنتاجية والاستهلاكية مع تطوير الإدارات المختلفة لخدمة جوانب التّنمية وتحقيق أهدافها[80].

المطلب الثاني : النتائج

1- نظراً لثقافة المجتمعات الطامحة للاســتفادة المادية أكثر من الاســتفادة العلمية والمهارية التي تعمل على تطوير الإنسان فإن الإنفاق العالي تكون عوائده محدودة.

2- الحاجة لمراجعة دقة الأهداف والسـياسـات التعليمية المعتمدة ووضـعها موضـع التقييم، وإعادةً صـياغتها حتى تحقق المستويات المطلوبة لدفع عجلة التّنمية بتسارع أكبر.

3- توجد علاقة تأثير وارتباط بين التّنمية البشرية والتّنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية.

4- الخطط التنموية التي ســـعت الحكومات لتنفيذها بالرغم من التقلّبات التي مرّت بها، اســـهمت في التّنمية المستدامة بشكل ملحوظ.

5- تمكين الكوادر الوطنية إلى قيادة ركب التّنمية المستدامة جاء نتيجة التوسّع المطّرد في التعليم والتدريب للكوادر الوطنية، والاهتمام بقطاع الصحة من خلال إنشاء المستشفيات والمراكز الصحيّة التي زودّت



ببنى تحتية وأجهزة ومعدات، للعناية بالفرد لرفع مستواه المعيشي من خلال السعي لفتح فرص العمل ودعمه من خلال برامج مختلفة.

6- أسهمت خطط التّنمية البشرية بشكل خاص في صناعة الكادر البشري الجاهز لأداء رسالته في مختلف مجالات العمل.

7- تباطؤ الخطط التنموية في تنفيذ المشاريع أدّت إلى عدم الفاعلية في تحقيق الأهداف نتيجة الاستغلال السيء من بعض الموظفين الحكوميين في القطاعات المختلفة، واستغلال الشركات المقاولة بسبب نفوذها، وتعثرها بالخطط التنموية التي المبنية وفق آراء شركات استشارية خارجية دون رأي أهل الحل والعقد في البلاد.

المطلب الثالث : التوصيات .

1-إعادةً جدولة أولويات الحكومة بالنسبة للتعليم والتدريب .

2-الاستمرار في التّحوّل للاقتصاد المعرفي بطرق جديدة وفاعله.

3-إعادةً مراجعة برامج ما بعد التعليم الأساسي بما يؤهل لدخول المراحل الجامعية بمهارات لغوية قوية.

4-إعادةً فتح المعاهد الفنية والمهنية لمرحلة ما بعد الصف التاسع.

5-إعادةً توجيه الإنفاق وترشيده في قطاعي التعليم والصّحة ربطه بمعايير ثابتة ومقننة.

6-دعم القطاع الصحي بالكوادر البشرية الأكثر تأهيلاً وسد النقص العددي في بعض التخصصات.

7-دعم الرعاية التربوية لمرحلة الطفولة المبكرة.

8-إعادةً النظر في دعم الباحثين عن العمل .

9-رفع وعي المواطن بآليات الدعم الحكومي وربطها بحقوقه وواجباته .

10-ضرورة التوعية بخطط التّنمية المستدامة بكافة مجالاتها .

11-وضع خطط تشغيلية مساندة، تساعد الخطط التنموية في تحسين الوضع التعليمي والصحي والاقتصادي والبيئي.

12-توسيع رقعة الشراكة في وضع الخطط التنموية مع القطاع الخاص والمجتمع والأفراد .

13-تحسين بيئة الاستثمار في كافة القطاعات .



14-الاستمرار في تحديث بيانات تقارير التّنمية البشرية لكل دولة، وربطها بمعايير تقارير التنافسية العالمية

15-تشجيع الباحثين لتقديم دراسات في مجال التنمية المستدامة وإدخال مؤشّرات جديدة .

الخاتمة :

إن نجاح التّنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لأي بلد تقوم على قاعدة عمقها المورد البشري، وبالتالي فإن ضمان تحقيق وتنفيذ الخطط التنموية يبدأ من تنمية الموارد البشرية، حيث إن العنصر البشري يُعد المتغيّر المتحكّم في حركة جميع المتغيّرات التنموية ولهذا فإن بعض الأقطار تعمل على الاستثمار فيه بقوة، لذا فإن الأفراد من المواطنين هم الاستثمار الحقيقي للوطن، حيث إن الاستثمار في الموارد البشرية يُعد أفضل الاستثمارات لأنهم يشكّلون العنصر الأساسي في بناء المجتمع، وتبعاً لذلك فقد برزت أهمية التّنمية المستدامة بشكل عام والتّنمية البشرية بشكل خاص وقد حوت الدراسة على فصل المقدمة والفصل التمهيدي وستة فصول أخرى.

حيث ركّز فصل المقدمة على مخطط الدراسة من حيث مجال وحدود الدراسة وسببها وأهميتها والمشكلة الرئيسية التي على أثرها وضع الباحث فرضياته والمنهجية التي اتّبعها لتحقيق أهدافه، كما حوت على مجموعة من الدراسات السابقة تم الاستفادة منها في الدراسة بشكل عام.

لقد تضمّنت الدراسة ثلاثة فصول ، تناول الفصل الأول منها المفاهيم والمصطلحات وأهداف التنمية والتنمية المستدامة ، والفصل الثاني تناول مؤشرات التنمية والتنمية المستدامة ومبادئها وتحدياتها، ، أما الفصل الثالث فقد تناول التنمية من منظور إسلامي وواقع المجتمعات العربية والإسلامية ، وفي نهاية الدراسة تم التوصل لعدد من النتائج والتوصيات، وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر الله على عونه وتوفيقه لإنجاز هذا العمل المتواضع .



قائمة المصادر والمراجع :–

۞﴿القرآن الكريم﴾۞

أولا: الكتب العربية

1. الإقداحي ، هشـــام محمود ، ***معالم الاســـتراتيجية للتّنمية الاقتصـــادية والقومية في البلدان النامية*** ، الإسكندرية، 2009م.

2. آل الشـيخ ، حمد بن محمد ، ***اقتصـاديات الموارد الطبيعية والبيئية*** ، مكتبة العبيكان ، السـعودية ، الطبعة الاولى ، 2007م.

3. بو سعيود ، سارة، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، 2013م

4. بكار، عبدالكريم ، ***مدخل إلى التّنمية المتكاملة (رؤية إسلامية)***،دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى،1999م.

5. البياتي، فارس رشـيد، ***التّنمية الاقتصـادية سـياسـيا في الوطن العربي***، دار أيله للنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى،2008م.

6. التميمي، رعد سامي، ***العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي***، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2012م.

7. التميمي، عبدالمالك خلف، ***المياه العربية التحدي والاســـتجابة*** ،مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.

8. الجمل ، هشام مصطفى ، ***دور الموارد البشرية في تمويل التّنمية ، دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي*** ، دار الفكر الجامعي ، مصر ،الطبعة الأولى ، 2007م .

9. حلاوة، جمال ،و علي صـالح، ***مدخل إلى علم التّنمية***، دار الشـروق للنشـر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009م.

10. خمش، مجد الدين، ***الدُّولة والتّنمية في إطار العولمة***، دار مجدلاوي للنشـــر والتوزيع،عّمان، الطبعة الأولى، 2004م .



11. خليفة، عادل، ***اقتصاديات الدول العربية وتحديات التّنمية***، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

12. الخليلي، أحمد بن حمد، ***القيم الإسلامية ودورها في تقديم الحلول للمشكلات البيئية العالمية***، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2010م .

13. ربيع، محمد عبدالعزيز، ***التّنمية المجتمعية المستدامة***، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015م .

14. الريسوني، قطب، ***المحافظة على البيئة من منظور اسلامي***، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.

15. زحلان، أنطوان، ***العرب وثورة المعلومات، دراسة بعنوان كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة***، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (44)، لبنان، الطبعة الأولى، 2005م.

16. زرمان، محمد، ***السنة النبوية وقضايا التّنمية البشرية***، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2016م.

17. السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، ***البيئة والبعد الإسلامي***، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م.

18. سعيد، محمد السيد، ***الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتّنمية، دراسة بعنوان نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(40)، بيروت، الطبعة الاولى، 2005م .

19. الشيخلي، عبد القادر، ***حماية البيئة في ضوء القانون والإدارة والتربية والإعلام***، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009م.

20. الصادق، علي توفيق، وليد عدنان الكردي ، ***دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي***، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، شركة ابوظبي للطباعة والنشر، 2001م.

21. عبدالله، عبد الخالق، ***دراسات في التّنمية العربية الواقع والآفاق، دراسة بعنوان التّنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتّنمية***، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(13)، بيروت، الطبعة الاولى، 1998م .



22. عبد السلام، مصطفى محمود، ***أبعاد التخلف الاقتصادي في العالم الإسلامي***، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2010م.

23. العبيدي، عبدالجبار محمود، ***خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة***، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012م.

24. عقل، نادية حسن محمد، ***نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية- تطبيقية***، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011م.

25. غبان، محروس أحمد إبراهيم، ***التّنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية، المدينة المنورة***، دار الإيمان، الطبعة الثانية، 2009م.

26. فتح الله ،سعد حسين، ***التّنمية المستقلّة، المتطلبات والاستراتيجيات***، والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،1995م.

27. قانة، اسماعيل محمد، اقتصاد ***التّنمية (نظريات- نماذج – استراتيجيات)***، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012م .

28. محمود، محمود محمد، أحمد عبد الفتاح ناجي، ***التّنمية في ظل عالم متغير***، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م.

29. منصور، محمد ابراهيم، ***دولة الرفاهية الاجتماعية، دراسة بعنوان تداعيات الزيادة السكانية في الوطن العربي وتأثيره على أليات الرفاه الاجتماعي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006م.

30. موسشيت، دوجلاس، ***مبادئ التّنمية المستدامة (ترجمة بهاء شاهين)***، الدار الدُّولية للاستثمارات الثقافية ، مصر، 2000م .

ثانيا : الندوات والمؤتمرات والملتقيات

31. جابر، عبدالحميد جابر، ***أولويات التعليم في العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين***، ندوة التعليم في الدُّول الإسلامية ومتطلبات التّنمية الشاملة، البحرين، مكتبة المعارف الجديدة، المغرب.



32. عباس، سهيلة محمد، ***تنمية الموارد البشرية وعلاقتها بسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي***، المؤتمر العربي الثاني لتنمية الموارد البشرية وتعزيز الاقتصاد الوطني، المنظمة العربية للتّنمية الإدارية ومعهد الإدارة العامة بسلطنة عُمان، مسقط2010م.

33. عبد الرحيم، محمد عبدالرحيم، ***التّنمية البشرية ومقومات تحقيق التّنمية المستدامة في الوطن العربي***، مؤتمر التّنمية البشرية واثرها على التّنمية المستدامة، المنظمة العربية للتّنمية الإدارية، مصر، 2007م.

34. العجلوني، محمد إقبال، ***أثر تنمية الموارد البشرية على تعظيم رأس المال البشري***، الملتقى الدُّولي رأس المال الفكري في المنظمات الحديثة،2011م.

35. ال مراد، نوال يونس محمد، وسلطان أحمد خليف، الأمن النهائي ***والتّحديات البيئية، التّنمية البشرية ومقومات تحقيق التّنمية المستدامة في الوطن العربي***، مؤتمر التّنمية البشرية واثرها على التّنمية المستدامة، المنظمة العربية للتّنمية الإدارية، مصر، 2007م .

36. الهادي، مهدي مصطفى، ***كلمة الجامعة العربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1995م.

ثالثا : الدوريات والرسائل الجامعية

37. الربعي، اسماعيل نوري، ***التّنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية***، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد77، 2012 م .

38. رياض ، بو لصباع ، ***التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية، الواقع والتحديات***، دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة –الجزائر–اليمن ، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، 2013م .

39. السيابي، أحمد بن ناصر بن علي، ***التّنمية البشرية في سلطنة عُمان – دراسة جغرافية***، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الآداب، القاهرة، 2014.



40. السيابي ، طالب بن علي ، ***دراسة قياسية لقطاع التعليم والتدريب في سلطنة عمان كمؤشر لتنمية الموارد البشـرية في ظل اقتصـاد مبني على المعرفة خلال الفترة (1987-2008م)*** ، رسـالة مقدمة لاسـتكمال درجة الماجستير في الاقتصاد، 2012م.

41. عبد الخالق، ناصـف، ***التّنمية وإدارة التّنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة(دراسـة تحليلية)،*** مجلة دراسات الخليج العربي، العدد57، الكويت، 1989م .

42. عبد العوايشـة، أحمد، ***تنمية الموارد البشـرية لسكان العالم الإسلامي في ضـوء العقيدة الإسلامية***، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة، جامعة مؤته، الأردن، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2010 م.

43. عبدالغفور، محمد عبدالمعطي، الإداري، ***ندرة رأس المال وصـعوبة إدارة عملية التّنمية (الموارد المحلية)،*** معهد الإدارة العامة، المطابع العالمية، سلطنة عُمان –مسقط، العدد الثامن والعشرون،1987م .

44. العصـيمي، عايد عبدالله، المسـؤولية الاجتماعية للشـركات نحو التّنمية المسـتدامة، اليازوري، الاردن، الطبعة الأولى، 2015

45. عمار، حامد، ***مقالات في التّنمية البشرية العربية***، الدار العربية للكتاب، جمهورية مصر العربية،1998م .

رابعاً : التقارير والإحصاءات والمنظمات الهيئات الرسمية وغيرها

46. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخلج العربي، الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في دول مجلس التعاون، مطبعة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الطبعة الثانية، 2010م.

47. أمانة مجلس التعاون الخليجي، ***التطوير الشامل للتعليم بدول المجلس***، مطبعة الأمانة العامة لدول المجلس، 2004م.

48. البنك الدولي، بنك البيانات العالمي،

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx

49. خامسا : شبكة المعلومات الدُّولية

50. عنان، كوفي، الأمين العام للأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني

http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html

51. غالب، فوزية، ***أثر التعليم في تنمية الموارد البشرية في اقتصاد المعرفة***

http://www.basrahcity.net/pather/report/ammh/56.html



52. www.alecso.org/siteالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ***اليوم العالمي للأمية*** الموقع الإلكتروني

53. www.fao.orمنظمة الأغذية والزراعة، ***تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم***، الموقع الإلكتروني

54. http://ar.wikipedia.org/wiki الموقع الإلكتروني **ويكيبيديا**،

55. http://www.ausde.org/ الموقع الإلكتروني للاتحاد العربي للتّنمية المستدامة والبيئة، ***أبحاث ودراسات*** http://www.mrefa.org/index.php الموقع الإلكتروني

56. هيئة الأمم المتحدة، ***إعلان جوهانسبرغ***، الموقع الإلكتروني http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html

57. مجلس البحث العلمي، تقرير 2015م، https://home.trc.gov.om

58. موقع وزارة البيئة والشؤون المناخية، https://www.meca.gov.om/ar/module.php

A book References

- mark lengnick , Cynthia lengnick , human resource management in a knowledge economic , 2003 .
- rosemary Harrison , Joseph kessels , human resource development in a knowledge economic , 2003 .

Reports References

- Inter Departmental Committee on Science, Technology and Innovation , BUILDING IRELAND'S KNOWLEDGE ECONOMY– The Irish Action Plan For Promoting Investment in R&D to 2010 , http://www.forfas.ie , 2004 .
- Professor Ian Diamond , Education, globalization and the knowledge economy , Web: www.tlrp.org, 2008.
- United nations development program (UNDP) , human development report ,1996

---

1 ينظر : المنظمة العربية للتّنمية الإدارية ، معهد الإدارة العامة ، تنمية الموارد البشرية وتعزيز الاقتصاد الوطني، 2013م .

2 ينظر: موسشيت، دوجلاس ، مبادئ التّنمية المستدامة (ترجمة بهاء شاهين) ، الدار الدُّولية للاستثمارات الثقافية ، مصر، 2000م ، ص 63

3 ينظر: زرمان، محمد ، السنة النبوية وقضايا التّنمية البشرية ،الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى ،2016م، ص 6-9

4 سورة النور، الآية (55) .

5 ينظر : السيابي، طالب بن علي، دراسة قياسية لقطاع التعليم والتدريب في سلطنة عمان كمؤشر لتنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة خلال الفترة (1987-2008م) ، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في الاقتصاد ، 2012م ، ص 2

6 http://www.ausde.org/ ينظر : الموقع الإلكتروني للاتحاد العربي للتّنمية المستدامة والبيئة، أبحاث ودراسات

7 http://www.ausde.org/ ينظر: اللجنة العالمية للتّنمية المستدامة، الموقع الإلكتروني للاتحاد العربي للتّنمية المستدامة والبيئة ، أبحاث

8 http://www.ausde.org/ ينظر: الموقع الإلكتروني للاتحاد العربي للتّنمية المستدامة والبيئة ، أبحاث ودراسات،



9 ينظر: رياض، بو لصباع، التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة– الجزائر– اليمن، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، 2013م .

10 ينظر ،بو سعيود ، سارة، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، 2013م .

11 ينظر: عبد العوايشة ، أحمد، تنمية الموارد البشرية لسكان العالم الإسلامي في ضوء العقيدة الإسلامية، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة، جامعة مؤته، الأردن، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2010 م، ص215

12 ينظر: عبدالغفور، محمد عبدالمعطي، الإداري، ندرة رأس المال وصعوبة إدارة عملية التّنمية (الموارد المحلية)، معهد الإدارة العامة، المطابع العالمية، سلطنة عمان –مسقط، العدد الثامن والعشرون، 1987م، ص 12 .

13 ينظر: الجمل ، هشام مصطفى ، دور الموارد البشرية في تمويل التّنمية ، دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007م ،الطبعة الأولى ، ص 22- 23

14 ينظر: بكار، عبدالكريم ، مدخل إلى التّنمية المتكاملة (رؤية إسلامية)،دار القلم ، دمشق، الطبعة الأولى ،1999، ص9

15 ينظر: محارب، عبد العزيز قاسم ، التّنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011،ص14

16 ينظر: غبان ، محروس أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 16.

17 ينظر: خمش، مجد الدين، الدُّولة والتّنمية في إطار العولمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2004م ، ص 23

18 ينظر: عبد الخالق، ناصف ، التّنمية وإدارة التّنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة(دراسة تحليلية)، مجلة دراسات الخليج العربي، العدد 57، الكويت، 1989م، ص 98

19 ينظر: الطيطي، صالح وآخرون، التّنمية العربية وآفاقها المستقبلية، حنين للنشر، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1995م، ص 117

20 ينظر: عباس، سهيلة محمد، مرجع سابق، ص 45

21 ينظر: قانة، اسماعيل محمد، مرجع سابق، ص 208.

22 ينظر: عبد الرحيم، محمد عبدالرحيم، مرجع سابق، ص7

23 ينظر: حلاوة، جمال، وآخرون، مرجع سابق، ص131

24 ينظر: موسشيت، دوجلاس، مرجع سابق، ص 17

25 ينظر: الدحلة، فيص عبد الرؤوف، وآخرون، دراسات حول التّنمية في الوطن العربي ، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، 1990، ص86

26 ينظر : الجيوسي، وليد، أسس التّنمية الاقتصادية، مركز الرواد، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص8

27 ينظر: علي ، ماهر أبو المعاطي ، الاتجاهات الحديثة في التّنمية الشاملة ، معالجة محلية ودوليه عالمية لقضايا التّنمية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012م، ص28 -29

28 هيئة الأمم المتحدة ، إعلان جوهانسبرغ ، الموقع الإلكتروني http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html

29 ينظر: قانة، اسماعيل محمد، مرجع سابق، ص210.

30 ينظر: قربي، بهجت، التّنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين أولوية التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص82

31 ينظر: الزعبي، علي زيد، مرجع سابق، ص 150

32 سورة الأنعام ، الآية (141)

33 ينظر: عمار، حامد، مقالات في التّنمية البشرية العربية، مكتبة الدار العربية للكتاب، جمهورية مصر العربية، 1998م، ص 65

34 ينظر: فتح الله ،سعد حسين ،التّنمية المستقلّة ، المتطلبات والاستراتيجيات ، والنتائج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى،1995، ص74-93

35 ينظر: عقل، نادية حسن محمد، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية- تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011م، ص192

36 ينظر: عبد الرحيم ، محمد عبدالرحيم ، مرجع سابق ، ص 10

37 ينظر ، جابر ، عبدالحميد جابر، أولويات التعليم في العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين ، ندوة التعليم في الدُّول الإسلامية ومتطلبات التّنمية الشاملة ، البحرين ، مكتبة المعارف الجديدة ، المغرب ، 1996 ، ص 10

38 ينظر: خليفة، عادل، مرجع سابق، ص31

39 ينظر : منصور ، محمد ابراهيم ، دولة الرفاهية الاجتماعية ، دراسة بعنوان تداعيات الزيادة السكانية في الوطن العربي وتأثيره على أليات الرفاه الاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2006م ، ص 472

40 ينظر: توفيق، محب خلة، مرجع سابق، ص 245

41 ينظر: ال مراد ، نوال يونس محمد ،وآخرون ، الأمن النهائي والتّحديات البيئية ، التّنمية البشرية ومقومات تحقيق التّنمية المستدامة في الوطن العربي ، مؤتمر التّنمية البشرية واثرها على التّنمية المستدامة ، المنظمة العربية للتّنمية الإدارية ، مصر 2007م ، ص 124

42 ينظر: الشيخلي ، عبد القادر ، حماية البيئة في ضوء القانون والإدارة والتربية والإعلام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009م، ص9-10

43 ينظر: ال مراد ، نوال يونس محمد ،وآخرون ، مرجع سابق ، ص 124

44 ينظر: الخليلي ، أحمد بن حمد ، القيم الإسلامية ودورها في تقديم الحلول للمشكلات البيئية العالمية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، 2010م، ص 16

45 ينظر: ال مراد ، نوال يونس محمد ،وآخرون ، مرجع سابق ، ص 124

46 ينظر: الشيخلي ، عبد القادر ، مرجع سابق، ص20-23

47 ينظر: عبد الرحيم ، محمد عبدالرحيم ، مرجع سابق ، ص 14

48 ينظر: المقدادي ، خالد غسان يوسف ، عالم الفقراء الجدد ، دار النفاس للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011م، ص 125

49 سورة الطلاق ، الآية (65)

50 سورة البقرة ، الآية (168)

51 سورة البقرة ، الآية (172)

52 ينظر: عبد الباري ، سيف الإسلام حسين ، البطالة – الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيف عالجها الإسلام ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2012م ، ص160-162

53 ينظر: حلاوة ، جمال ، وآخرون ، مرجع سابق، ص 113-127

54 ينظر: آل الشيخ ، حمد بن محمد ، مرجع سابق، ص 50

55 ينظر: ناجي ، أحمد عبد الفتاح ، التّنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيّرات العالمية والمحلية الحديثة ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى 2013م ، ص 48-49

56 ينظر :البياتي ، فارس رشيد ، مرجع سابق ، ص88

57 ينظر: الشرفات ، علي جدوع ، التّنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الأولى ، 2010، ص214

58ينظر: المرزوقي ، عمر فيحان، مرجع سابق، ص 119

59 ينظر: عبدالله ، عبد الخالق ،دراسات في التّنمية العربية الواقع والآفاق ، دراسة بعنوان التّنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتّنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، بيروت، الطبعة الاولى، 1998، ص227 -228

60 ينظر: الجنحاني، الحبيب، وآخرون، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دراسة بعنوان المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، دار الفكر، المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، ص11-16

61 ينظر: عبد السلام ، مصطفى محمود ، مرجع سابق، ص 36

62 ينظر: التميمي، رعد سامي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2012م، ص4

63 سعيد، محمد السيد، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتّنمية، دراسة بعنوان نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (40)، بيروت، الطبعة الاولى، 2005م، ص116

64 ينظر: غبان، محروس أحمد إبراهيم ، مرجع سابق،ص45.

65 ينظر: عبد السلام ، مصطفى محمود ، أبعاد التخلف الاقتصادي في العالم الإسلامي ، دار السلام للطباعة والنشر، مصر ، الطبعة الأولى ، 2010 م، ص 56

66 طوقان ، مصطفى عزت ، التطوير التعليم والمجتمع في الدول العربية ، بيسان للنشر والتوزيع ، لبنان ، الطبعة الأولى ،2000، ص51

67 ينظر: اليحياوي ، يحيى، العرب وشبكات المعرفة –دراسة في الموقع والواقع ، دار الطليعة ، بيروت، الطبعة الأولى، 2007 م، ص 95-100

68 ينظر: رشوان، حسين عبدالحميد أحمد، الفقر والمجتمع –دراسة في عمل الاجتماع ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007م ،ص 52

69 ينظر: منظمة الأغذية والزراعة ، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ، الموقع الإلكتروني http://www.fao.org

70 ينظر: مشروب ، إبراهيم ، قضايا التخلّف والتّنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1997، ص5

71 ينظر: غبان، محروس أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص 51.

72 ينظر: جلبي، علي عبدالرزاق ،مرجع سابق، ص131 -132

73 ينظر: غبان ، محروس أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص45

74 ينظر: خليفة، عادل، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التّنمية ، دار المنهل اللبناني، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1996م، ص29-30

75 ينظر: عبد السلام ، مصطفى محمود ، مرجع سابق، ص36

76 ينظر: زحلان ،أنطوان ، العرب وثورة المعلومات ، دراسة بعنوان كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (44) ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2005م ، ص 139

77 ينظر: الطويل، رواء زكي يونس، التّنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، زهران للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2010م، ص 150

78 ينظر: أبو هزيم، طارق زياد، وآخرون، مجلة العلوم الاجتماعية (الحرية والتّنمية)دراسة تحليلية، مجلد 41، عدد4، 2013م، ص174-175

79 ينظر: صن، أمارتيا، ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة، سلسلة 303 الكويت، الطبعة الأولى، 2004م، ص31.

80 ينظر: العوامله، نائل عبد الحافظ، إدارة التّنمية ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010م، ص 178-179



